الحركة التجارية الليبية في مدينة السلوم المصرية ١٩٢٢ - ١٩٣١م

د/ مفتاح بلعيد غويطة

كلية الآداب الخمس - جامعة المرقب

الحركة التجارية الليبية فى مدينة السلوم المصرية ١٩٢٢-١٩٣١م

د. مفتاح بلعيد غويطة

مقدمة:

لقد ارتبط الليبيون بمصر كثيرا منذ فجر التاريخ عبر علاقات متعددة، كانت العلاقات التجارية أبرزها أو على الأقل احتلت مكانة مرموقة ضمن تلك العلاقات. ولما كانت السلوم مدينة حدودية تجاور الحدود الليبية الشرقية فقد توفر لها مجموعة من الخصائص ميزتها عن غيرها من المدن المصرية الأخرى، ومن ثم شهدت حركة تجارية واسعة، أسهم فيها الليبيون بنصيب وافر، سواء أكانوا مقيمين فى مصر أو كانوا يتنقلون للمتاجرة وتصريف السلع ومقايضتها بغنائمهم وممتلكاتهم الزراعية والحيوانية عبر الحدود.

وتزداد أهمية الموضوع لكون الفترة المعنية بالدراسة كانت فترة حساسة، ألقت بظلالها على الحركة التجارية برمتها، ناهيك عن الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لسكان المنطقة، فالليبيون فى الداخل كانوا يقاومون الاحتلال الإيطاليمنذ سنة ١٩١١م، وفى هذه الفترة ١٩٢٢-١٩٣١م تغير وجه السياسة الإيطالية، وأصبح أكثر دموية بعد وصول الفاشيين للحكم فى روما. ولما كانت السلطات الإيطالية تفرض على الليبيين حصارا بحريا، وتمنعهم من الاتصال بأسواقها فى المدن والمناطق المحتلة فإن رجال المقاومة وسكان برقة غير الخاضعين لإيطاليا كان عليهم الارتباط بدول الجوار؛ لسد الحاجة التموينية، وتصريف الغنائم، وممارسة عمليات البيع والشراء. وكانت السلوم وجهتهم وخاصة بعد احتلال الإيطاليين لواحة الجغبوب الليبية فبراير١٩٢٦م. على الصعيد نفسه وجد ليبيو المهجر وخاصة أولئك المقيمين فى مصر تحديدا أن التجارة وممارستها دعما لقبائلهم بالداخل، أوتنمية لتجارتهم فى مصر أن النشاط التجارى فى السلوم كان مجديا للغاية، وخاصة مع قرب السلوم من

الإسكندرية المركز والميناء التجارى المهم.

حاولت السلطات الإيطالية هى الأخرى السيطرة على الحركة التجارية فى السلوم وخاصة بعد إنشاء القنصلية الإيطالية فى السلوم سنة١٩٢٥م[١]، وتكوين شبكة من العملاء/ الوكلاء فى المنطقة. لقد ظل الصراع سجالا بين الطرفين، الليبى والإيطالى حتى قضى على حركة المقاومة المسلحة فى برقة أواخر سنة١٩٣١م، ومن ثم أصبحت الحركة التجارية الليبية فى السلوم ذات خصائص وأنماط جديدتين، فرضهما الوضع الجديد فى ليبيا.

إن الدراسة تطرح إشكاليات عدة من أبرزها، كيف كان نشاط الليبيين التجارى فى السلوم؟، وما طبيعة هذا النشاط؟، ومن هم القائمون عليه؟، وما الجهات المستفيدة منه؟، وما موقف الحكومتين الإيطالية والمصرية منه؟، كيف حاولت مصر التوفيق بين متطلبات مصالحها القومية ومتطلبات العلاقة مع إيطاليا، ومتطلبات التعاطف الشعبى المصرى مع القضية الليبية؟. وأخيرا ما الظروف التى أثرت على نشاط وفاعليه الحركة التجارية الليبية فى السلوم؟.

تمتحن الدراسة فرضية محددة مفادها وجود حركة تجارية ليبية فاعلة فى مدينة السلوم خلال الفترة المعنية وبكثافة، أسهم فيها ليبيو الداخل والمهجر، وتجاذبتها وشجعتها أطراف عدة؛ تحقيقا لمصالح خاصة.

قسمت الدراسة إلى ثلاثة مباحث رئيسة تناولت مقومات ومدعمات الحركة التجارية الليبية فى السلوم، وطبيعة تلك الحركة والظروف المؤثرة فيها، وباستخدام المنهج التاريخى التحليلى اعتمدت الدراسة على مجموعة من المصادر منها الوثائق الإيطالية (أرشيف وزارة المستعمرات الإيطالية)، وهى وثائق تعج بالعديد من المعلومات المهمة عن الموضوع، سواء أكانت تلك الوثائق منشورة أو غير منشورة. ونظرا لعدم إتقان الباحث للغة الإيطالية فتم التركيز على الشق المترجم للعربية بشكل أساسى، بالإضافة لهذا فإن محفوظات دار الوثائق القومية بالقاهرة تعج هى الأخرى بمعلومات قيمة ذات أهمية كبيرة للدراسة، وخاصة

وثائق وزارتى الدفاع والخارجية المصريتين، اللتين كانتا معنيتين بتتبع الأحداث المتسارعة فى منطقة الحدود الغربية وحركة الليبيين، لاجئين وتجار ومتنقلين وحتى محاربين فى المنطقة، ناهيك عن تحركات القوات الإيطالية فى ذات المكان، وكانتا معنيتين بالرد على الشكاوى الإيطالية من التجارة العابرة للحدود مع ليبيا، أو ما تسميه الحكومة الإيطالية بالتهريب.

اعتمدت الدراسة إلى جانب الوثائق على مؤلفات وروايات معاصرى الفترة والمشاركين فى صناعة أحداثها كتجار أو قادة ومحاربين، سواء أكانوا من الجانب الوطنى أو من الجانب الإيطالى، أو كانوا من العرب والأجانب الذين شاهدوا بأمأعينهم الحدث أو كانوا قريبين منه،أوكانوافى تعايش مع الحراك الدبلوماسى والسياسى والإعلامى المصاحب لتزايد العمليات العسكرية الإيطالية فى منطقة الحدود الليبية – المصرية؛ للقضاء على المقاومة الليبية من خلال إنهاء النشاط التجارى وقطع الاتصال بالسلوم نهائيا، بعد أن عجزت السلطات الإيطالية فى السيطرة على ذاك النشاط، رغم الجهود المبذولة فى هذا الشأن.

أولا: مقومات الحركة التجارية الليبية فى مدينة السلوم:

١ . الموقع الجغرافى للسلوم وأهميته الاستراتيجية:

السلوم مدينة مصرية تقع فى خليج على البحر المتوسط، وتحيط بها سلسة جبال يصل ارتفاعها حوالى٣٠٠كم عن سطح البحر[٢]. وتعد السلوم قسما من أقسام محافظة مرسى مطروح؛ إذ يفصل الأخيرة عن السلوم حوالى ٢٦٠كم، وباعتبارها من أبرز أقسام المحافظة فى منطقة الحدود فقد ضم إليها الكثير من النقاط والقرى الواقعة فى الصحراء الغربية المتاخمة للحدود الليبية الشرقية، ولعل من أبرزها بقبق والطرفاوية وسيدى برانى[٣].

كان الموقع الجغرافى المتميز قد وفر للمدينة موقعا متوسطا بين أكبر الموانئ الساحلية آنذاك، الإسكندرية ومرسى مطروح فى الشرق، والبردية وطبرق الليبية فى الغرب، والامتداد الذى يربطها بالواحات الواقعة فى جوف الصحراء المصرية

والليبية مثل: سيوة والواحات الداخلة والخارجة والجغبوب وجالو وأوجلة والكفرة ونحوها[٤]، ناهيك عن إحاطتها بقرى ومناطق سهلية وجبلية. وكل هذا أسهم فى تقوية المركز التجارى للسلوم، وجعلها ميدانا لنشاط تجارى واضح المعالم. لقد هيأت المنطقة فرص الاستقرار للكثير من البدو الرحل مصحوبين بقطعانهم وممارسة بعض الزراعات البعلية ذات المردود المحدود، ووفر الانبساط السهلى هذا فرصة إقامة للنازحين واللاجئين من ليبيا فى أوقات الشدائد والمحن التى كانت تمر بها ليبيا بين الفينة والفينة.

ومما زاد فى أهمية موقع السلوم طبيعة الحدود الليبية - المصرية، فعلى الرغم من أنها حدود شاسعة تمتد لقرابة الألف كيلو متر تقريبا لكن التجار والمسافرين كانوا بسبب ندرة آبار ومصادر المياه وانعدام الأمن يفضلون عند دخول مصر أو الخروج منها نحو الغرب نقاطا محددة، أبرزها السلوم فى الشمال وسيوةوالجغبوبفى الوسط، والعوينات جنوبا. وبعد احتلال القوات الإيطالية للجغبوب فى فبراير١٩٢٦م أصبح الاعتماد يكاد يكون رئيسا على منفذ السلوم، إما عن طريق البحر أو عبر الطريق الساحلى مرورا على الجمارك الإيطالية فى بردية، أو عبر الطريق الجبلى الواقع جنوبى هضبة السلوم ذاتها، والطريق الأخير كان أكثر وعورة من سابقيه، الأمر الذى جعل التجار والمسافرين يفضلون الطريق الثانى لتحقيق غاياتهم عند الدخول أو الخروج من السلوم.

كانت المدينة بهذا الشكل تعج بنشاط تجارى هائل لم يقتصر نشاطه وحيزه المكانى على وسط المدينة وسوقها بقدر ما امتد إلى المراكز والقرى المجاورة للسلوم، بحيث كانت سوق السلوم واحدة من مجموعة أسواق منتشرة فى البحيرة وساحل مريوط والعامرية[٥]، تميز عنها السلوم باعتباره أولى النقاط الرئيسة لداخلى مصر عبر ساحلها الغربى.

لقد شجع هذا أن ميناء السلوم شهد خلال الفترة نشاطا بحريا ملحوظا، ورصدت مصادرنا حركة الملاحة البحرية بين ميناء السلوم والموانئ الليبية الخاضعة بطبيعة الحال للسلطات الإيطالية هذا فى الغرب، والموانئ المصرية

الواقعة فى شرق المدينة وخاصة ميناء الإسكندرية، الذى تتخذه السفن التجارية نقطة رئيسة للتوقف والتزود بما تحتاجه من مواد تموينية ووقود، فضلا عن القيام بعمليات التفريغ والشحن للبضائع والركاب وهى فى طريقها إلى الموانئ اليونانية أو الموانئ العربية والتركية فى شرقى المتوسط والعكس(٦).

كان الارتباط بين السلوم والإسكندرية بحرا وبرا وكذا الارتباط مع الجبل الأخضر كبيرا ومشجعا على ازدهار التجارة وتنشيط سوق السلوم، وساعد الليبيين على ممارسة نشاط تجارى معتبر فى الكثير من الفترات، وخاصة قبل تبدل السياسة الإيطالية تجاه سكان إقليم برقة من السيئ إلى الأسوأ(٧). وهيالسياسة التى قوت فرص الاعتماد على السلوم والنشاط التجارى فيها، فالليبيون محاربون ومدنيون(٨)، أصبحوا يعانون حياة قاسية بعد أن قضى على مصادر رزقهم بفعل سياسةإيطالياالفاشية فى ليبيا. مع العلم أن موارد البلاد الليبية القائمة على الزراعة البعلية وتربية المواشى والأغنامأصبحت لا تفى بالغرض مع تصاعد العمليات العسكرية، وتزايد تأثيرها على برقة والواحات الجنوبية(٩).

٢ . العنصر البشرى:

كان المقوم الثانى للحركة التجارية الليبية بالسلوم العنصرى البشرى، والذى يشكل اللاجئون والمهاجرون الليبيون وسكان الصحراء الغربية المصرية عماده الأساسى والرئيس. ولما كانت روابط الدم والمصاهرة والجوار والتمازج قوية بين سكان المنطقة وليبيا فإن حاجة الطرفين لبعضهما البعض كانت كفيلة بإنماء التجارة وازدهارها فى السلوم وغيرها من المدن المصرية. وعلى الرغم من وجودالسلوم فى أقصى غرب مصر إلا أنها لم تكن خارجة عن دائرة اهتمام التجار العرب والأجانب؛ لأسباب فرضها واقع الحال والحرب فى ليبيا. وبالتالى مثلما كانت السلوم مقصدا للهاربين من جحيم الحرب فإنها كانت مكانا لتصريف البضائع والمنتجات المختلفة، وخاصة التموين والسلاح وترويج المواشى الليبية وما

فى حكمها، ومن ثم استقطبت التجار على مختلف أجناسهم.

وفيما يخص المهاجرين واللاجئين الليبيين فقد شكل هؤلاء مرتكزا ودعامة مهمة للنشاط التجارى الليبى فى السلوم، فمنذ القدمعرفت الهجرة الليبية نحو مصر، لكنها اشتدت أيام الحكم العثمانى بسبب الصراعات السياسية والقبلية، ناهيك عن فترات الجفاف والقحط والمجاعات، وخلال فترة الاحتلال الإيطالى شهدت معدلات الهجرة نموا لافتا[١٠]. وإذا كانت فترات الهدوء قد أسهمت فى عودة آلاف المهاجرين إليأوطانهم فى ليبيا خلال الفترة ١٩١٦-١٩٢٣م فإن فترة الحكم الفاشى والصراع مع المحاربين فى ليبيا١٩٢٣-١٩٣١م أسهمت بشكل فعال فى هجرة عشرات القبائل والعائلات إلى مصر[١١]، مدعومة بتوجيهات خاصة من قادة وأمراء الحرب ضد إيطاليا؛ خوفا عليهم وعلى الثروة الحيوانية من الفناء[١٢]. ونظرا لروابط الدم والمصاهرة فإن بعض القبائل الليبية آثرت البقاء فى منطقة الصحراء المصرية الغربية وممارسة أنشطتها الاقتصادية المعتادة، وخاصة التجارة، التى كانت تستوجب السفر والارتحال نحو مصادر السلع وأماكن التصريف.

كان السنوسيون فى الفترة المعنية بالدراسة أبرز الفئات المهاجرة إلى مصر، ولما كانت هذه الفئة وأتباعها ميسورة الحال لتوفر المال فإنها حال استقرار أفرادها فى مصر مارسوا نشاطا تجاريا فعالا فى البلاد المصرية[١٣]. وهو نشاط لم يكن وليد اللحظة بل إنالسنوسيين كانوا يعتمدون على مصر فى تجارتهم منذ انتشار زواياهم الدينية التجارية فى المنطقةمنذ منتصف القرن التاسع عشر الميلادى[١٤]، بل إنهم من خلال مجموعة من الوكلاء والمريدين مارسوا نشاطا اقتصاديا وتجاريا فعالا فى مصر[١٥].

كان ارتباط القبائل فى صحراء مصر الغربية وبرقة بالسنوسية بشكل كبير وانتشار الزوايا عاملا مهما فى تنشيط التجارة خلال أسواق المنطقة، ولم تجد القبائل المنضوية تحت السنوسية صعوبة فى التنقل وتصريف منتجاتها من

المحاصيل والمواشى والخراف ونحوها تحت غطاء ورعاية زعماء الطريقة السنوسية؛ مستفيدة من الزوايا السنوسية التى كانت منتشرة كما ذكرنا فى المنطقة وبكثافة، ومستفيدة من أن القبائل فى صحراء مصر الغربية هى قبائل ليبية فى الأصل، ولعل أولاد على والجميعات أصدق مثال على هذا[١٦]. وجدت القبائل الليبية بسبب حالات الجفاف والقحط والحرب الدائرة والتنقل المستمر بسبب هذه الظروف أن الاشتغال بالتجارة أمرا يكون مجديا بخلاف الزراعة والصناعة،ومن ثم كان الاشتغال بالتجارة بل وتكوين علاقات تجارية مع قبائل أخرى لتنظيم وتحفيز علاقاتها التجارية مع مصر وسوق السلوم تحديدا.

ومما زاد من فاعلية العنصر البشرى كرافد للحركة التجارية أن المنطقة لم تكن بعيدة عن أعين الأجانب، الذين كانوا يتوافدن للتجارة والاستقرار فى مصر[١٧]، فبالرغم من أن الإسكندرية والقاهرة ومدن القناة كانت الأكثر اجتذابا للعنصر الأجنبى؛ لأسباب عديدة فإن الصحراء الغربية ومنطقة مرسى مطروح والسلوم الساحلية كانت تعج بالعديد من الأجانب وخاصة اليونانيين والإيطاليين[١٨]، الذين كانوا يرتادون المنطقة بسبب التجارة ولصيد الإسفنج من شواطئ السلوم ومرسى مطروح[١٩].

٣ . الثروة الحيوانية الليبية:

شكلت الثروة الحيوانية الليبية منذ القدم مصدرا مهما للسوق الاستهلاكى المصرى؛ فمصر كانت بحاجة ماسة للثروة الحيوانية الليبية ومنتجاتها وخاصة اللحوم والزبدة[٢٠]، فضلا عن ذلك الوحدة القبيلة وتفرعاتها فى غرب مصر وبرقة جعل الأخيرة ميدانا واسعا لرعى مواشى وخراف القبائل المصرية على سفوح الجبل الأخضر فى برقة، وبالتالى كانت الثروة الحيوانية الليبية مرتكزا مهما فى تنشيط التجارة الليبية فى السلوم. ليس خلال فترة الدراسة وحسب، بل إنها كانت كذلك منذ عهود[٢١]، بحيث كانت السلوم (أنظر الجدول رقم١) نقطة مهمة فى تجارة المواشى بين ليبيا ومصر مثلما هى نقطة مهمة لكل السلع الأخرى

عبر تجارة القوافل التى كانت تمر بين مصر وليبيا والعكس عبر السلوم، بحيث كانت الأخيرة مركزا مهما فى استقبال وإعادة تسويق المواشى والثروة الحيوانية برمتها[٢٢].

جدول رقم(١) صادرات الحيوانات والمواشى الليبية ومنتجاتها إلى مصر قبل ١٩٢٢م[٢٣].

السنة	السلعة	العدد	مكان التصريف	القيمة (السعر)
١٨٩١م	الجمال والخيول	١١٦٨ رأسا	عبر السلوم	القيمة الإجمالية ٥١٦٠٠ جنيه استرليني كان نصيب الزبدة منها ٢٠٢٠٠ جنيه استرليني
	الغنم	٥٣١٣١ رأسا		
	الزبدة	٣٦٠٠كجم		
١٩٠٨م	الغنم	٣٤٠٠٠ رأس	عبر السلوم	=
١٩٢٢م	الأغنام والمعز	٨٠٠٠٠ رأس		=
	الزبدة	٧٥٤٦٢ كجم		

من خلال الجدول اتضح أن التجارة بين الليبيين وسوق السلوم كانت موجودة وعمادها المواشى والثروة الحيوانية ومنتجاتها، تزداد كثافتها سنويا، بحيث تحولت السلوم إلى مركز استقطاب لتجار الماشية من كل المنطقة، بل وأصبحت نقطة تصدير أو إعادة تصدير لتلك السلع، ليس داخل مصر وحسب بل وإلى الخارج حيث الأسواق الأوروبية والآسيوية المطلة على البحر المتوسط، تم ذلك مباشرة أو عبر ميناء الإسكندرية الذى كان يتمتع بإمكانيات لا تتوفر لميناء السلوم، ولكن الأخير كان رافدا مهما للحركة التجارية فى ميناء الإسكندرية كما هو رافد للحركة التجارية فى أسواق مصر الأخرى.

وخلال الاحتلال الإيطالى وجد محاربو ليبيا أن الاعتماد بشكل أكثر فاعلية على الأسواق المصرية وخاصة القريبة من الحدود كالسلوم وسيوة ضروريا للحصول على حاجياتهم من مواد تموينية وطبية وتسليحية قدر المستطاع،

وخاصة مع عجز السلطات الإيطالية والمصرية عن إحكام سيطرتهما على المنافذ الحدودية بين البلدين فى تلك الفترة، وقد تولى الإشراف على هذه التجارة شخصيات ليبية تمتهن حرفة التجارة فى الأساس(٢٤). ولعل مما يدعم فكرة تنامى تجارة المواشى الليبية فى السلوم أن المهاجرين أنفسهم بعدما عادوا إلى وطنهم بعد توقف العمليات الحربية بشكل جزئى فى مناطقهم أو كلى فى ليبيا بعد سنة١٩٣٢م عادوا ومع أكثرهم ثروة حيوانية معتبرة، قدرت مجتمعة بحوالى ٣٤١٨٣ رأسا من الماشية، ناهيك عن الأغنام والماعز(٢٥).

ثانيا: طبيعة النشاط التجارى فى السلوم والقائمون عليه:

بعد التقديم السابق يجدر بنا أن نعطى توضيحا لطبيعة النشاط التجارى فى السلوم لتكون الصورة أكثر وضوحا للقارئ. ويبرز فى هذا السياق أهمية الإشارةإلى القائمين والمساهمين فى هذا النشاط. وبطبيعة الحال ليس من الضرورة أن يكون جل المساهمين ليبيون، وإنما حظى هذا النشاط بمشاركة واسعة من قبل المصريين وغيرهم.

١ . طبيعة النشاط التجارى الليبى فى السلوم:

إن السؤال المطروح كيف كان النشاط التجارى الليبى فى السلوم وماهى طبيعته ومن هم القائمون عليه والمساهمون فيه؟. تقتضى الإجابة على هذا السؤال الشائك دراسة القضية من خلال مفردات وعناصر عديدة ، عادة ما تتردد فى مثل هذه دراسات السلع والأسعاروطرق المبايعة والشراء والتجارة الفردية والتجارة المتعددة الجهات، التجارة الممنوعة وغير الممنوعة أوالشرعية وغير الشرعية، أى تحت رعاية السلطات المصرية والإيطالية أو خارج تلك السيطرة لكليهما أو لأحدهما، التجارة المؤقتة والتجارة الدائمة والتجارة العابرة.

أ. أنواع السلع وقيمتها النقدية(٢٦):

قبل التطرق إلى هذه القضايا وغيرها فإننا نقول إن السلعفى معظمها كانت مواش وحيوانات ومنتجاتها وأسلحة ومواد تموينية من مأكل ومشرب وملبس،

يشكل الشرق الليبى ممولا رئيسا لسوق السلوم، ويشكل الأخير ممولا رئيسا للطرف الثانى. تمر السلع فى حالة الذهاب والإياب من السلوم والعكس عبر طريقين، يخضع أولهما للجمارك المصرية ثم الإيطالية والعكس، ولايخضع الثانى لذلك النظام، وبالتالى يسميه مسئولو البلدين التهريب، وتختلف قيمة السلع فى هذه الحالة عن نظيرتها الخاضعة للجمرك فهى أرخص بكثير، وخصوصا إذا كانت غنيمة أو مسروقة أو حتى مدعومة الكلفة من الجانب المصرى أو الإيطالى.

وإذا اعتبرنا أن التموين والغذاء ومقايضتهما أو مبادلة ثمنهما بثمن المواشى وما فى حكمها تجارة علنية، خضعت للنظام الجمركى أم لم تخضع تجارة مشروعة فإن تجارة السلاح والذخائر كانت تجارة ممنوعة، وتقاوم من قبل المسئولين فى منطقة الحدود مصريين وإيطاليين على حد سواء؛ نظرا لدواعى الأمن القومى لكليهما. وإلى الحد الذى وصل فيه التشدد فى محاربة هذه التجارة إلى تبادل الاتهامات بين المسئولين الإيطاليين ونظرائهم المصريين حول ذات القضية[٢٧]. ولما كانت هذه التجارة سرية فى الغالب فإن ما رصد منها كان قليلا جدا. وإذا نظرنا إلى السلع وقيمتها النقدية فإننا من خلال استعراض الجدولين رقم (٣،٢) يمكننا تحديد نوع وقيمة السلع الموردة أو المصدرة من وإلى ليبيا عبر سوق السلوم، بحيث يمكننا معرفة هذه السلع وقيمتها النقدية إن وجدت، وتأثير الظروف المختلفة فى رواجها والعكس، مع الإشارة إلى مصدر السلعة ومكان التصريف.

جدول رقم(٢) السلع الليبية الموردة إلى سوق السلوم١٩٢٢-١٩٣١م[٢٨].

النوع	العدد	القيمة (السعر)	تاريخ الإحصاء	ملاحظات
شعير حيوانات	٩١٥٩٤٦كجم ١٨٦٥٤٦ رأسا	-	١٩٢٢- ١٩٢٤/٣/٣١م	عبر السلوم معظمها من الضأن والماعز
الإبل والماعز والضأن	٤٣٥١٣٤ رأسا	-	١٩٢٢-١٩٢٥م	بيعت بالسلوم ومعظمها من الضأن والماعز
الغنم والماعز الزبدة	٨٠٠٠٠رأس ٧٥٤٦٢ كجم	-	١٩٢٣م	-
الإبل والضأن والماعز والسمن	٢٧٧٦١رأسا ٧٠٢٥٨كجم	ماقيمته ٥٥٢٣٩جنيها مصريا	يناير – يولية ١٩٢٦م	بيعت بسوق السلوم
الإبل والضأن والماعز السمن	٣٠٣٠٨رأسا ٣٣٢كجم	ماقيمته ٣٦٥٨٤ جنيها مصريا	يناير – يولية ١٩٢٧م	السلوم معظمها من الضأن ثم الإبل ثم الماعز
جمال	٦٠٠٠رأس	٨-٢٠ جنيها مصريا	ديسمبر١٩٢٧م	بيع بعضها بالسلوم والبعض الآخر بالحمام.
خراف جمال	٥٠٠ رأس ٧٦رأسا	-	١٩٣٠/٩/١٦م	بيعت بسوق الحمام
أسلحة	١٠ بنادق٩١ إيطالية الصنع	٦-٧ جنيها مصريا	ديسمبر١٩٢٧م	هربت وبيعت بالسلوم
خراف وماعز وإبل ودواب أخرى	٤١٧٤٨رأسا	-	يناير١٩٢٧- فبراير١٩٢٨م	السلوم معظمها من الخراف
غنم جمال حمير	٣٧٢٠ رأسا ٣٤٠ رأسا ٢١رأسا	-	٢٤- ٢٥مايو١٩٢٨م	السلوم الحمام والإسكندرية خضع أكثرها للجمارك الإيطالية
إبل وخراف	٢٢١١ رأسا معظمها من الإبل	-	سبتمبر١٩٣٠م	بيع بعضها بالسلوم والبعض الآخر بالحمام
أسلحة	٦٠ بندقية إيطالية	-	مايو١٩٣١م	اشتريت من ليبيين بالسلوم وأعيدت إلى برقة

جدول رقم (٣) السلع المصدرة إلى ليبيا من سوق السلوم١٩٢٢-١٩٣١م[٢٩].

النوع	العدد	القيمة (السعر)	تاريخ الإحصاء	ملاحظات
أسلحة	-	-	١٩٢٣م	قام بتهريبها سليمان الفيتوري
الأرز والسكر والشاي والأقمشة	-	٤٩٤٣٢ ,٥٠٠ جنيه مصري	مارس١٩٢٤م	- سنويا
الأرز والسكر والشاي	١٦٠٠٣٧ كجم معظمها من السكر ثم الأرز	ماقيمته٢٥٩٨٧ جنيها مصريا	يناير – يولية١٩٢٦م	-
الأرز والسكر والشاي	١٨٥٤٦٦كجم معظمها من الأرز ثم السكر	ماقيمته٢٧٤٨٨ جنيها مصريا	يناير – يولية١٩٢٧م	سنويا
السكر وبضائع مختلفة	حمولة حمار و٤٠جملا	-	٢٥مايو١٩٢٨م	هربت من السلوم
السكر	٩٨٢٣ طنا	-	١٩٣٠م	هربت من السلوم
مواد تموينية مختلفة	حمولة٣٠ جملا	-	سبتمبر١٩٣٠م	
أسلحة وذخائر	حمولة٣٢٠ جملا	-	٥ فبراير١٩٣١م	برقة قادمة من اليونان أو تركيا بحرا من خارج مصر أفرغت قرب السلوم

بتحليل البيانات الواردة فى الجدولين السابقين فإن إلقاء نظرة سريعة على السلع الموردة إلى سوق السلوم قبل سنة١٩٣٠م نجد أن الخراف(الضأن) قد شكلت النسبة الأعلى، يليها الماعز ثم الإبل ثم الزبدة، وفيما يخص الزبدة فإن مصادرنا لم ترصد لها أية قيمة بعد سنة ١٩٢٦م. وخلال ١٩٣٠م ومابعدها لوحظ أن الإبل قد شكلت النسبة الأعلى فى المورد إلى السوق بالسلوم، وطبيعيا أن تطورت الحرب ومصادرة الثروة الحيوانية وسجنالأهالى فى المعتقلات، ناهيك عن الهروب إلى مصر وعدم قدرة الخراف وما فى حكمها على تحمل السفر لمسافات بعيدة كلها عوامل أفضت إلى تناقص حاد فى تجارتها بسوق السلوم، والتناقص شمل كل السلع بما فى ذلك الإبل ذاتها. كما أن تجارة الحبوب اختفت هى الأخرى شأنها شأن الزبدة من قائمة السلع وفق مصادرنا، فالليبيون فى ليبيا والمنطقة الشرقية أجبرتهم الحرب على ترك أراضيهم الصالحة للزراعة، ناهيك عن الإحراق ومصادرة الأراضى الزراعية من قبل الإيطاليين، فلم يعد بمقدور

الليبيين فى برقة زراعة أراضيهم أو الاستفادة من فصل الربيع فى إنتاج الزبدة من حيواناتهم ومن ثم توريدها إلى سوق السلوم.

كما إن الإجراءات المصرية والإيطالية حالت دون تمكنهم من ممارسة عمليات بيع وشراء الأسلحة عماد الحرب، فكانتعمليات البيع بسوق السلوم بالنسبة لهذه السلعة متدنية جدا، رغم الضجة السياسية والإعلامية الإيطالية المصاحبة للشكوى من توريد السلاح إلى محاربى ليبيا.

مقارنة بذلك فإن إلقاء نظرة خاطفة على جدول المورد من السلعإلى ليبيا عبر السلوم نجد أن جل المورد كان موادا غذائية لسد رمق القبائل والمحاربين بعد فقدانهم لاقتصادياتهم الزراعية بفعل المصادرة والإحراق والتجريف ونحوها. كانت تجارة السلاح والأقمشة وما فى حكمها قليلة نسبيا؛ لاعتماد الليبيين على أزيائهم التقليدية واللباس الليبى المعروف آنذاك. ويلاحظ المدقق فى بيانات الجدول رقم ٣ أن الأرز والسكر كانا السلعة الأكثر توريدا إلى ليبيا مقارنة بغيرهما من السلع، وتفسير ذلك ليس من الصعوبة بمكان، ففقدان الدقيق جعل الليبيين يعتمدون على الأرز كبدليل فى وجباتهم الغذائية، وتهريب الأرز والسكر بكميات كبيرة كان كفيلا بحصولهم على حاجياتهم عن طريق المقايضة بالدقيق وما فى حكمه من الأسواق الإيطالية التى كانت مزدهرة فى المدن الخاضعة للسيطرة الإيطالية وخاصة الساحلية منها. تم ذلك بدون علم السلطات الإيطالية أو على الأقل لم يكن فى مقدورها منعه لأن من يقومون به تعتقد الحكومة الإيطالية فى صدق نواياهم تجاه إيطاليا، ولا يعدو كونه تجارة مربحة للقائمين عليه، ناهيك عن أن هذا يعد عاملا فى رواج بعض السلع الإيطالية نفسها، كالدقيق والمكرونة والمعلبات والأقمشة ونحوها. يؤكد هذا أن كبار المسئولين العسكريين والدبلوماسيين الإيطاليين عند انتقادهم لمصر لتعاطفها مع محاربى ليبيا أشاروا إلى تعاظم تهريب السكر من مصر عبر السلوم؛ لأن السكر المهرب كان أرخص ثمنامقارنة بالسكر المباع فى الأسواق الإيطالية.

وفى العموم كانت تجارة المقايضة الغالبة فى سوق السلوم لهذه السلع أكثر من المبايعة بالنقود؛ فشراء السلع الليبية المتمثلة فى المواشى والزبدة وبعض الحبوب (الشعير) كان غالبا ما يتم إعطاء أصحابها ما يساويها من مواد غذائية وتموينية، أو نظير توفير المأوى والمأكل والمشرب وتسديد رسوم الدخول والخروج حال وجود التجار الليبيين فى السلوم فى انتظار العودة إلى وطنهم مجددا. أما التجار المقيمون بصفة دائمة أو شبه دائمة كان عليهم ملء محلاتهم بالسلع الغذائية المطلوبة لقبائل ومحاربى ليبيا، ولمواجهة الفقر وتأثيرات الحرب مع إيطاليا على اقتصادياتهم القائمة بالأساس على الرعى والزراعة. وهما الحرفتان الرئيستان لأهالى المنطقة المحيطة بالسلوم، سواء ما كان منها واقعا فى الأراضى المصرية أو فى الأراضى الليبية. والتجارة كانت تتغذى من هاتين الحرفتين بالدرجة الأولى، بدليل أنه لما ضربت اقتصاديات أهالى برقة من قبل الإيطاليين انعكس هذا على نوع وقيمة السلعة فى سوق السلوم. بل إن سوق السلوم افتقد مكانته مقارنة بالأسواق المصرية الأخرى التى تحول إليها النشاط بحكم ابتعاد لاجئى وتجار برقة عن السلوم، واقترابهم من دواخل مصر وتفاعل النشاط الرعوى والزراعى لأهالى تلك المناطق، مع قدوم مهاجرى برقة وخاصة ممن كانت بحوزتهم ثروة حيوانية معتبرة.

ب - عمليات المبايعة والشراء والقائمون بها:

كان الليبيون تجار ومحاربون ومهاجرون وحتى لاجئين على يقين من أن تجدد العمليات الحربية فى ليبيا بعد سنة ١٩٢٢م سيقضى على تجارتهم واقتصادهم الرعوى والزراعى فى بلادهم. وكانت الحدود المصرية بالنسبة لسكان برقة طريقهم للفرار باقتصادياتهم القائمة على الرعى أو ممارسة التجارة للحساب الخاص، أو لدعم قبائلهم وعائلاتهم القاطنة فى برقة قبل أن تصل إليهم القوات الإيطالية وتجليهم أو تعتقلهم أو تطردهم أو تزج بهم فى المعتقلات. شخصيات كثيرة حفلت بها المصادر استقرت فى وقت مبكر فى السلوم، وتعاطت عمليات البيع والشراء والتجارة داخل مصر وخارجها وبين السلوم وبرقة. ولعل من أبرز

هؤلاء التجار: مصطفى الغريانى والمحجوب الكاديكى وأحمد الشريف الطرابلسى وبوشعيب العبيدى، وأبو زيدون البرعصى، والنمر العقورى، ومؤمن اللقيحى العبيدى وبعض هؤلاء استقر فى السلوم منذ سنة ١٩٢٤م[٣٠].

كانت عمليات البيع والشراء فى سوق السلوم من طرف الليبيين تزدهر وتشهد رواجها فى فصل الربيع[٣١]، حيث تتحرك القطعان من الخراف والماشية نحو المراعى الجيدة فى الجبل الأخضر، ومن ثم يستفيد أصحابها من منتجاتها المختلفة فى عمليات ترويجها وجلب مئونة العام من سوق السلوم، وهذا يكون جليا فى الأيام الاعتيادية بطبيعة الحال وليس فى أيام الجفاف والقحط أو اشتداد المعارك فى الجبل.وبهذا الشكل أمكن تسجيل عمليات مبايعة وشراء تمت فى السلوم كان الليبيون عمادها وفق ما أسعفتنا به مصادرنا، ففى سنوات ازدهار التجارة لوحظ توريد كميات كبيرة من الإبل إلى السلوم، وأن معظم تلك الإبل لم يمر على الجمارك الإيطالية، وقد لوحظ خلال سنتى١٩٢٧-١٩٢٨متنامى واشتداد توريد تلك التجارة إلى سوق السلوم، وتحميل بعض الجمال بكميات كبيرة من السكر، مقارنة بذلك فإن عملية توريد الخراف والماعز لسوق السلوم قد انخفضت بشكل ملحوظ[٣٢].

لم تقتصر عمليات البيع والشراء على شراء السكر وحسب، بل إن المصادر الإيطالية نفسها وفى أكثر من موضع أشارت إلى جلب عدة سلع تموينية غذائية وملابس ونحوها من مصر، حمل بعضها من سوق السلوم، وحمل البعض الآخر من أسواق مصرية أخرى[٣٣].

كان المحاربون فى ليبيا مع اشتداد العمليات الحربية يبيعون غنائمهم، ويعودون محملين بما يحتاجونه من بضائع تموينية وأغذية ونحوها من سوق السلوم. كان هذا الأمر ضروريا وخاصة فى سنوات اشتداد الحرب فى برقة،فقد كان عدد المقاتلين ضد الإيطاليين يتزايد أمام عجز القبائل عن ممارسة النشاط الرعوى والزراعى كما يجب؛ لذا فان قيادة المحاربين قد اضطرت إلى تنمية

عمليات البيع والشراء من خلال إرسال المواشى إلى سوق السلوم وشراء التموين[٣٤]، هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان إرسال المواشى والحيوانات إلى مصر عبر منفذ السلوم أو منافذ مصر الجنوبية للإبقاء عليها؛ خوفا من مصادرتها أو قتلها من قبل الإيطاليين[٣٥]. ومن ثم كان الكثير من القبائل والشخصيات الليبية قد استقدمت مواشيها إلى مصر؛ للحفاظ عليها من الهلاك من جهة، ولتوفير التموين للمحاربين، وخصوصا ممن ليس لديهم قبائل فى برقة أى جاءوا من الغرب أو الجنوب أو حتى من خارج البلاد من جهة ثانية،ومن جهة ثالثة يكون وسيلة لزيادة أعداد تلك المواشى، والاشتغال بتربيتها وتجارتها فى القطر المصرى.

إن مسألة إرسال المواشى والخراف إلى مصر كان دافعا لهجرة قبائل مقيمة فى برقة تدعى انتمائها لقبائل أولاد على المصرية تهربا من تبعات الرعوية للإيطاليين، فهى عندما أحست بأن البقاء فى برقة مع تصاعد العلميات الحربية كانت مدعاة للقضاء على ثروتها الحيوانية؛ قررت العودة إلى مصر والاستقرار على مقربة من الحدود بما فى ذلك منطقة السلوم. ولما كان الإيطاليون لايريدون إثارة الجانب المصرى قدر المستطاع فقد سمحوا لها بالعودة وبكامل مواشيها وخرافها، شريطة دفع رسوم الخروج المتعارف عليها[٣٦]. لقد كان لقدوم هذه الثروة الحيوانية إلى مصر عاملا من عوامل ازدهار تجارة الماشية وتنشيط الحركة التجارية فى سوق السلوم.

ومما زاد فى تنشيط الحركة التجارية فى السلوم أنها حظيت بمشاركة تجار عرب وأجانب ومصريين من الواحات المصرية وبعض مدن وادى النيل والإسكندرية وغيرها فى ذلك النشاط التجارى فى السلوم، وأسهموا بالتالى فى ازدهاره[٣٧]. وانعكس بالتالى على المحاربين فى ليبيا وزاد من فاعليتهم القتالية ضد الإيطاليين فى ليبيا، بل إن الواحات الجنوبية مثل الكفرة ازدهرت تجارتها وأربكت خطط الإيطاليين ومحاولتهم احتواء المقاومة، فكان احتلال الكفرة فى يناير١٩٣٠م وغلق الحدود مع مصر منذ فبراير١٩٣١م دليلا على تعاظم ذاك

النشاط.

كانت التجارة أحيانا تتبع مجموعات متخصصة فى الحرف التجارية، استفادت من إمكانياتها المادية وعلاقاتها بالجانب الإيطالى أو التركى، أى باختصار كان لديها رأس المال لممارسة كذا نوع من التجارة، رصدت مصادرنا أسماء قليلة لأولئك التجار مقارنة بحجم النشاط التجارى فى السلوم. فالتاجر حمد صوان الذى تسميه الوثائق الإيطالية الفراند اويشالى النائب السابق فى البرلمان البرقاوى ببنغازى كان يترأس مجموعة تقوم بتجارة متعددة ومرتبطة بعلاقات مع تجار فى الإسكندرية، وعلى رأسهم التاجر القريتلى والسنوسيين فى مصر، ناهيك عن القبائل فى برقة ووكلاء عدة عن السنوسية وتجار آخرين مثل: المهيوب وممثل التاجر على المقدود ومصطفى الغريانى فى السلوم وغيرهم، وكانت الأموال ترسل إلى الإسكندرية من بنغازى ودرنة والسلوم،اختلفت قيمتها خلال سنى فترة الدراسة بفعل تأثير الظروف المحيطة، لكنها وفق المصادر الإيطالية كانت وفيرة، قدرت خلال عامى١٩٢٧-١٩٢٨م بحوالى خمس وثلاثين ألف ليرة إيطالية حولت من مدينة درنة وحدها(٣٨).

لكن تغير مجرى الحرب فى برقة وظروف وأوضاع الطائفة السنوسية فى مصر فإن عمليات البيع والشراء الخاصة بقادة المقاومة المسلحة والأمراء السنوسيين أصبحت تتخذ طريقين، أولهماعبر وسطاء من غير الليبيين، كانوا مكلفين بممارسة النشاط التجارى فى السلوم والإشراف على التجارة العابرة للحدود وإيصال ما يحتاجه المحاربون باسم الطائفة من مواد تموينية فى الجبل الأخضروإيصال الأموال لمستحقيها فى القطر المصرى، ولعل الوسيط العربى مصطفى عونى الجزائرى أصدق مثال لهؤلاء الوسطاء(٣٩).

ولم تكتف قيادة المحاربين الليبيين السياسية منها أو العسكرية بوسطاء وقيمين على علاقاتها التجارية فى السلوم ومصر وحسب، بل إن الأمر كان قد استدعى الاعتماد على وسطاء آخرين من بلاد الشام وتركيا، يصرفون التجارة

وينمون الأموال لصالح تلك القيادة ومحاربيها عبر ميناء السلوم ومن ثم برقة أو العكس[٤٠]. ولا يغيب عن البال فإن سياسة الوسطاء العرب وربما الأجانب قرنت بالبحث عن شخصيات ليبية مقيمة فى مصر عدا السلوم؛ لتصريف بضاعة التجار الليبيين قبل أن تفقد مصدرها ببرقة، بسبب الحرب الدامية التى دمرت الاقتصاد الرعوى والحيوانى، ناهيك عن الزراعى والتجارى لسكان برقة، فمن بين العمليات المبايعةالتى تمت خلال شهر ديسمبر١٩٣٠م أن التاجر مبروك بن حليم كان قد أرسل عن طريق البر إلى مصر ٣٠ جملاً ونقودا إيطالية كان قد حصل عليها غنيمة من الحرب ضد الإيطاليين، ولما كان بيعها فى السلوم أو الحمام لن يوفر له أرباحا معتبرة فقد استعاض عنهما بإجراء اتصالات مع بعض الشخصيات الليبية الدارسة أو المقيمة بالإسكندرية لبيع تلك الغنائم والإبل[٤١].

وأما ثانيهما الاعتماد على التجارة الفردية، بحيث كانت تتم من خلال ممارسة بعض الليبيين التجارة بصورة فردية من خلال بيع غنائمهم وممتلكاتهم من المواشى ونحوها فى سوق السلوم، كان بعضها تجارة فردية عادية والآخر تجارة لغرض الاستقرار النهائى فى مصر. ففى سبتمبر١٩٣٠م رصدت المخابرات الإيطالية قدوم شخصيات ليبية من برقة لغرض المتاجرة والاستقرار فى مصر منهم حمزة بوسعيد الخطابى ومحمد بو حلفايا البكرى وحسن وعلى الدرياف ومفتاح الفيل العريبات وبصحبتهم بضائع قدرت مجتمعة بحوالى ٥٠٠ نعجة وحوالى ١٠٠٠جمل، مكث بعضهم فى السلوم وواصل البعض الآخر طريقه إلى سوق الحمام شرقى مرسى مطروح، بغية إيصال ثمن البضاعة المباعة إلى الأمير محمد إدريس السنوسى، الذى كان حينها مقيما بمريوط[٤٢].

إن اختيار الأميرإدريس السنوسى لمريوط عزز من فرضية ممارسته للتجارة لدعم إنفاقاته فى مصر وحاجة محاربيه فى ليبيا ضد الإيطاليين، بل إن علاقاته ومراسلاته كانت قوية مع شخصيات تجارية فى السلوم وفى درنة التى تحولت إلى مركز رئيس للنشاط التجارى لإدريس وقادته ووكلائه، ونقطة ربط بين مركز

القيادة الليبية فى مصر، وفرعها فى ليبيا مرورا بالسلوم[٤٣].

لقد كانت هناك علاقات تجارية واسعة ليبية فى السلوم ومصر وأنشطة متعددة على الأقل فى بداية الفترة المعنية بالدراسة، اشترك فيها بعض أمراءالأسرة الحاكمة فى مصر وكبار التجار المصريين وكبار الشخصيات الليبية فى مصر، وكان هناك تنسيق كبير مع قيادة المحاربين فى ليبيا. وهؤلاء عندما ضرب النشاط التجارى فى السلوم وانصرف الكثير من الفاعلين فى النشاط والحركة التجارية عن السلوم استعجلت برسائل كثيرة إرسال مايحتاجه المحاربون من تموين ونحوه من السلوم[٤٤]، مستغربة تلك القيادة ذلك الانصراف المفاجئ عن الاستمرار فى إرسال البضائع لقواتها المحاربة[٤٥]، رغم علمها بصعوبة الحال.

وفيما يخص السنوسيين فقد أتيح للكثير منهم بسبب علاقاتهم الطيبة أو التصالحية مع الإيطاليين عبر قنصلية إيطاليا فى السلوم ممارسة أعمالا وأنشطة تجارية كبيرة فى السلوم، مستفيدين من خصوصية الامتيازات الممنوحة للطائفة من قبل الأتراك ومن بعدهم الإيطاليين، وحرص هؤلاء على تحييد السنوسيين قدر المستطاع عن الحرب الدائرة فى ليبيا، والاستفادة من اتصالات السنوسيين كصفى الدين وهلال السنوسى بالقنصل الإيطالى للغرض ذاته[٤٦].

إن هيمنة الحركة السنوسية كانت واضحة فى النشاط التجارى الليبى بالسلوم، بحيث أمكن زعماء وكبار الشخصيات السنوسية ممن لهم مصالح فى السلوم من اقتناء بعض السفن لغرض التجارة، ناهيك عن امتلاك الدواب ورعاية نشاط واسع النطاق بين نجوع القبائل فى برقة وغرب مصر، متخذين من السلوم مركزا مهماً فى هذا النشاط[٤٧].

إن نائب القنصل الإيطالى فى السلوم كانهو الآخر يمارس نشاطا تجاريا ملحوظا، بل إنه حاول قدر المستطاع السيطرة على ذلك النشاط واحتكاره وتوظيفه لخدمة السياسة العامة لإيطاليا والقبائل الموالية فى ليبيا وحرمان

المقاومة الليبية فى الداخل والخارج من مردوده[٤٨]. واستفاد القنصل الإيطالى من ما كان يتمتع به من حرية الحركة والصلاحيات الممنوحة له من قبل السلطات المصرية، ناهيك عن خوف السلطات المصرية من تقييد حرية عمل دبلوماسيها وقناصلها فى بنغازى وطرابلس، وعدم عرقلة مشروعها بفتح قنصلية مصرية فى درنة أو طبرق أو البردية فى تلك الفترة[٤٩].

لقد نمت التجارة التى كان يمارسها أو يشرف عليها القنصل الإيطالى فى السلوم ومساعدوه شيئا فشيئا، وتركت آثارا واضحة على رواج التجارة فى السلوم، بحيث صار للقنصل الإيطالى وكلاء تجاريون ومخازن مملوءة بشتى أصناف البضائع المختلفة، كانت كفيلة بالسيطرة على مجريات النشاط التجارى فى السلوم، ودفعت الكثير من القبائل والشخصيات كما نوهنا عن ذلك آنفا للتعاون مع الإيطاليين والقنصل الإيطالى فى السلوم. حقيقة فى وقت ما استفادت إيطاليا من هذه التجارة لخدمة أغراضها فى توزيع الثياب والغذاء على الليبيين والمصريين البسطاء والفقراء، لإفهامهم بأن إيطاليا الفاشية دولة متحضرة وليس كما يقال عنها فى الأوساط الإعلامية والسياسية المعادية[٥٠].

لقد رعى القنصل الإيطالى تُجارًا ليبيين فى منطقة السلوم، كان بعضهم قد عمل ضمن الإدارة الإيطالية فى ليبيا، وهم حال انصرافهم عن العمل الإدارى رجعوا إلى سابق أعمالهم كتجار مستفيدين من علاقاتهم الودية بالإيطاليين، بل إن هؤلاء استفادوا من العلاقة هذه فى محاولة التقرب وإقامة علاقات قوية ببعض الشخصيات السنوسية فى مصر مثل صفى الدين السنوسى، ومحمد الليثى الذى كان من كبار التجار مروجى المواشى بين برقة وسوق السلوم، علاقاته الوطيدة بالإيطاليين دفعت القنصل لإجراء اتصالات معه للاستفادة من خدماته حال وجوده فى السلوم لغرض التجارة[٥١].

استفاد الكثير من التجار ذوى الأصول الليبية فى مصر من اهتمامات نائب القنصل الإيطالى فى السلوم بالتجارة والتجار؛ فمارسوا أنشطة تجارية متعددة،

وكانت لهم عمليات بيع وشراء فى السلوم وأماكن أخرى فترة من الزمن قبل أن تغلق الحدود الليبية مع مصر إغلاقا شبه تام سنة١٩٣١م(٥٢). كما استفادت قبائل عدة من علاقتها الطيبة مع الإيطاليين فى بعض الفترات؛ فاشتغلت بالتجارة مع أسواق مصر وخاصة السلوم،نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر قبيلتا البراعصة والعبيدات، فقد كانت قوافل عديدة لهاتين القبيلتين تغدو ذهابا وإيابا بين الجبل الأخضر والسلوم، مصطحبة تلك القوافل الراغبين فى الاتجاه إلى برقة أو العكس من الليبيين تجارا كانوا أو مسافرين أو مكلفين بمهام سرية ينوون تنفيذها فى مصر أو ليبيا حسب الأحوال(٥٣).

إن التجارة الليبية فى السلوم كان جلها تحت الإشراف المباشر من الإيطاليين ونائب القنصل الإيطالى فى السلوم شخصيا، وبالتالى لم تقتصر عملية النشاط التجارى فى السلوم على الليبيين مقيمين ولاجئين أو متنقلين بقدر ما أسهم غير الليبيين فى الحركة والنشاط التجارى الذى يتلخص فى تصريف حيوانات وغنائم القبائل الليبية مقابل الحصول على المواد التموينية والاستهلاكية من مصدرها الأساسى فى السلوم. إن تجارة القبائل فى الوقت التى شهدت فيه رواجا بما قدم لها من دعم إيطالى مباشر أو غير مباشر لم تقتصر على قبائل معينة بل شملت قبائل أخرى مثل قبيلة أولاد سليمان القاطنة فى الجنوب الليبى، حيث استفادت هذه القبائل من وكلائها وتعاون كبار التجار فى الإسكندرية مثل محمد المتولى وعبد المجيد يوسف فى تصريف بضاعتها، حيث كانت قوافلها حال فراغها من بيع ماجلبته من مواشى ونحوها فى سوق السلوم والأسواق المجاورة تعود محملة بكميات كبيرة من التموين الغذائى والكسائى ونحوه(٥٤).

إن ما درجت عليه قبائل أولاد سليمان لم تكن القبائل الليبية الأخرى بمعزل عنه، فمعظم القبائل فى برقة والجنوب الليبى كانت تعتمد على وكلاء تجاريين، كانوا يرتادون سوق السلوم بين الحين والحين الآخر، ويمارسون أنشطة تجارية لقبائلهم من خلال تصريف مواشى القبيلة والعودة بما تحتاجه من تموين وغذاء

وكساء ونحوها، تأثر نشاطها برواج التجارة فى السلوم والعكس، فكانت مضطرة إلى تصريف بضائعها فى الأسواق المجاورة حال ركود التجارة فى السلوم أو انخفاض أسعار المواشى فى السوق المذكور(٥٥).

ثالثا: الظروف المؤثرة فى الحركة التجارية الليبية فى السلوم:

لقد تنوعت الظروف التى أثرت فى الحركة التجارية الليبية فى سوق السلوم، وامتزجت مع بعضها البعض، وعلى الرغم من حدوث طفرة فى تلك الحركة وخاصة فى السنين الأولى من الفترة المخصصة للدراسة إلا أن تلك الحركة شهدت ركودا كبيرا فى أخرياتها، ولا نبالغ إذا قلنا إن الحركة توقفت تماما فى سوق السلوم على الأقل فيما يخص الارتباط التجارى مع ليبيا؛ فلم تعد تأتى للسوق أو تخرج أية سلع وبضائع نحو الغرب والعكس تماما، وبالتالى إن كان هناك حركة ونشاط تجارى ليبى فى السلوم فهو كان محدودا للغاية، هذا إن لم تترك السلوم وسوقها إلى سوق الحمام بمريوط وأسواق البحيرة، بعيدا عن السلوم. باختصار إن الحرب فى برقة وتبعاتها أفقدت سوق السلوم مكانته التجارية وأصاب النشاط الليبى فى المنطقة بالشلل التام.

وإذا بحثنا فى الظروف والأسباب التى أثرت على الحركة التجارية الليبية فى السلوم لوجدناها متعددة ومتنوعة وربما متداخلة؛ تسهيلا للدراسة يمكن أن نصنفها فى النقاط التالية:

١ - الأسباب الذاتية: وهى أسباب تخص العنصر الليبى نفسه، منها عدم وجود الرأسمال الكافى، وابتعاد الليبيين عن السلوم هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتعلق بسوق السلوم نفسه من حيث الموقع ووجود أسواق أخرى كانت أكثر أهمية ونشاطا منه، وأن السلوم كانت فقط تعنى تصريف المواشى الليبية مقابل مواد تموينية انتهت بانتهاء أسباب وجودها.

بالنسبة للشق الأول فقد كان من بين معوقات النشاط التجارى ما كانت تفرضه القيادة السنوسية على الليبيين وأتباعها ومعتنقى الطريقة الصوفية فى

المنطقة والقبائل الليبية والتجار من رسوم وهبات، سواء أكانت تحت دواعى فروض شرعية كالزكاة والأعشار، أو كانت لدواعى السماح بحرية التجارة والحركة للتجار الموالين وغير الموالين فى مقابل دفع ماعليهم من رسوم نقدية وعينية[٥٦]. دفع هذا الأمر بعض التجار إلى ممارسة التجارة خفية عن أعين السنوسية أو أخذ تصاريح من السلطات الجمركية المصرية أو الإيطالية، وبالتالى مزاولة التجارة أحيانا بعيدا عن السلوم التى أصبحت محط أنظار كل الجهات المهتمة بالحرب فى ليبيا، وأضعف الحركة التجارية الانسيابية فيها.

ويمكن أن نشير هنا إلى التنافس القبلى والعائلى والشخصى بين الليبيين سواء أكانوا مقيمين فى السلوم أو فى برقة. ففيما يخص التنافس العائلى فإن الخلافات كانت على أشدها بين الزعامات السنوسية فى الداخل والخارج، فالأمير إدريس السنوسى(١٨٩٠-١٩٨٣م) كان خلال هذه الفترة على غير وفاق مع أبناء عمه الشريف أحمد وهلال وصفى الدين، وإذا كانت خلافاته مع أحمد زعيم الطريقة السابق قديمة، مقرونة بعدم قدرة الأخير على العودة إلى برقة ولعب دور جهادى فيها[٥٧]، فإن هلالا وصفى الدين بسبب ظروف عدة تقربا من إيطاليا وعملا على إجراء الاتصالات معها؛ مما أثار حفيظة الأمير إدريس، فنصباهما العداء، وفيما يخص الجانب التجارى فقد استغل خلافات شقيقته مع زوجها هلال على ملكية الإبل فأقنعها بإرسالها إلى الإسكندرية بعد أن رفعت السلطات المصرية الحجز عنها[٥٨]، رغم طلب هلال السنوسى من القنصل الإيطالى فى السلوم التدخل لمنع ذلك باعتباره من رعايا إيطاليا[٥٩].

وأما فيما يخص التنافس والخلافات القبلية والعائلية، ونعنى به محاولة الاستئثار بتجارة المواشى وحرمان الغير منها مع تذكية نائب القنصل الإيطالى فى السلوم هكذا تنافس وصراعات، فعلى المستوى الشخصى أقنع القنصل بشكل مباشر أو بممارسة ضغوط على كبار التجار الليبيين وإقناعهم بعدم التعامل مع أى تجار قبائل من برقة مهما كانت الأسباب، فى مقابل السماح لهم بالتعامل مع تجار قاطنين فى الأراضى المصرية وحسب[٦٠].

وعلى المستوى القبلى والعائلى أيضا فكثيرا ما حرم تجار القبائل المحاربة ضد إيطاليا من مواشيهم وغنائمهم فى الحرب، حيث صودرت منهم أو اضطروا إلى تصريفها خارج سوق السلوم، فقد كان أتباع القنصل الإيطالى من القبائل المسالمة يتربصون بالقادمين للسلوم وحال وصولهم إلى السوق يسارعون بتقديم الشكاوى لنائب القنصل أو السلطات المصرية بأن المواشى الموردة مع أولئك التجار منهوبة من قبلهم بالقوة فى برقة، وجىء بها إلى السلوم(٦١). لقد سجلت الكثير من الحوادث من هذا النوع بل إنه وتحت ضغوط إيطالية على السلطات المصرية فى السلوم أجبر مجموعة من التجار على الإقرار فى مركز السلوم أمام المحققين المصريين بقيامهم بمهاجمة إبل لقبائل مسالمة للإيطاليين جاء هذا من واقع الحرب الدائرة فى برقة وبرضى من القيادة العسكرية للمحاربين الليبيين فى برقة، والإتيان بها إلى مصر لغرض تصريفها كسلعة للبيع فى سوق السلوم(٦٢).

كان من بين الأسباب الذاتية المتعلقة بالليبيين الوضع المعيشى المعقد فى منطقة السلوم ومصر بشكل عام، فالليبيون الذين رحلوا واستقروا بحيواناتهم فى صحراء مصر الغربية كانوا يمنون النفس بانتهاء الحرب سريعا والعودة إلى أوطانهم، ولم يخطر ببالهم خلاف ذلك، فلما طال أمد الحرب وافتقدوا أماكن لرعى مواشيهم، ناهيك عن متطلبات العيش فى المهجر اضطروا إلى بيع ما يملكون، وأصبح جلهم يعانى من أوضاع مادية صعبة(٦٣)، مع رفض السلطات المصرية توفير فرص العمل لهم، أو تعويض ما كانوا قد افتقدوه(٦٤)، مقرونا هذا بتأثير الأزمة الاقتصادية العالمية (أزمة الكساد العالمى الكبير) ١٩٢٩-١٩٣٤م على مصرحيال ركود وتدنى أسعار القطن فى الولايات المتحدة الأمريكية(٦٥). لقد تركت تلك الأزمة آثارها الواضحة على قطاعات الشعب المصرى فى الريف والمدينة على حد سواء، فارتفعت أسعار الحاجيات ارتفاعا كبيرا، وفقد الكثير من العمال وظائفهم وتفشت البطالة وشهدت البلاد ركودا اقتصاديا كبيرا انعكس على حجم الواردات والصادرات، ولما كانت الأزمة قد أصابتأسعار القطن فإن

الأراضى الزراعية فى مصر التى كانت تزرع قطنا أصبح ملاكها والعاملون فيها فى وضع لايحسدون عليه[٦٦]،زد على ذلك فإن القبائل المصرية البدوية وخاصة فى صحراء مصر الغربية أصبحت هى الأخرى تعيش على مايُقدم لها من معونات ضئيلة من الحكومة المصرية فى القاهرة؛خوفا من إثارتها للفوضى بسبب الوضع الاقتصادى المتردى[٦٧].

إن هذا الوضع قد أثر على سوق السلوم فلم تعد الحركة التجارية فيه كسابق عهدها على الأقل فى ازدحام السوق بالبضائع والسلع المختلفة الآتية برا من داخل مصر أوبحرا من ميناء الإسكندرية أو موانى وسط وشرقى المتوسط، وأثر أيضاعلى القبائل الليبية المستقرة فى منطقة السلوم وماجاورها، فالوضع الاقتصادى أجبرها على واحدة من اثنتين، إما ترك المنطقة والهجرة نحو دواخل مصر بحثا عن القوت، وإما العودة إلى أرض الوطن وتحمل نتائج الهلاك فى الصحراء أو على يد الإيطاليين، أو على الأقل مصادرة ماتملكه من ثروة حيوانية، مقابل السماح لها بالعيش فى نجوعها السابقة.

٢ - الأسباب المباشرة: ونعنى بها السياسات الإيطالية فى المنطقة، فالحكومة الإيطالية عبر قنصلها بالسلوم ووزيرها المفوض فى القاهرة لم تألو جهدا فى محاربة الأنشطة الليبية أيا كانت أهدافها تجارية أو غير تجارية؛ خوفا من تأثيرها على سير المعركة فى ليبيا ضد ما تسميهم المتمردين. واستنادا للاتفاق المصرى الإيطالى المؤرخ فى أبريل ١٩٢٣م حول جنسية الليبيين المقيمين فى مصر واعتبار أن الليبيين بصفة عامة رعايا إيطاليين[٦٨]. كانت القنصلية الإيطالية بالسلوم لا تألو جهدا بين الفينة والفينة فى إثارة الجانب المصرى عن طريق المفوضية أو الحكومة فى روما أو حتى الاتصال بالمسئولين المصريين فى السلوم لاعتقال أو إبعاد أى ليبى يشتبه فى تورطه فى أى نشاط يمس السيادة الإيطالية فى ليبيا[٦٩]. كانت فئة التجار الأكثر عرضة لمثل هذه المضايقات، فهؤلاء إما صودرت أملاكهم وإما سجنوا وإما طلب منهم مغادرة السلوم على الفور، وفى

مرحلة لاحقة طلب منهم مغادرة القطر المصرى بالمرة[٧٠]، وطبيعيا أن هذا الأمركان كفيلا بعزوف التجار عن البقاء فى السلوم وتعريض أنفسهم ورؤوس أموالهم للهلاك والمصادرة أو تعريض أنفسهم للسجن.

إن من بقى من التجار الليبيين فى السلوم وجد نفسه مضطرا إلى توقيع تعهدات للجانب المصرى بعدم القيام بالتعامل التجارى مع أى من الليبيين سواء أكانوا مقيمين فى السلوم أو كانوا متنقلين عبر الحدود الليبية- المصرية، ويذكر فى هذا الشأن إقرار التاجرين محجوب جبريل الكاديكى وبشير الغريانى، وهما من كبار التجار الليبيين فى السلوم المؤرخ فى ١٨ مارس ١٩٣١م بعدم بيع أى بضاعة لأى من الليبيينأو التجار الذين أوصى القنصل الإيطالى فى السلوم على عدم التعامل معهم، وقيدت أسماؤهم لدى مسئولى مركز السلوم، بحيث تبين من خلال الاستجواب والتحقيق الذى أجراه معهما مأمور السلوم أنه لم تسجل عليهم أية عميلة بيع أو شراء أو التعامل مع أى من التجار المعنيين ومنذ شهور طويلة[٧١].

وإلى جانب هذه التحقيقات والتعهدات فإن السلطات المصرية فى الصحراء الغربية كانت كثيرا ما تقوم بحجز مواشى بعض التجار، وخاصة من كبار الشخصيات حال دخولها مصر، بناء على مطالب إيطالية بالخصوص[٧٢]. ولم تكتف السلطات المصرية بهذا فقد قضت على التهريب عبر الحدود، ومنعت وجود الليبيين بشكل دائم فى السلوم بشكل خاص والحدود بشكل عام[٧٣].

وعلى الصعيد نفسه أخضعت القبائل الليبية القاطنة منذ مدة والوافدة خلال فترة الدراسة فى الصحراء الغربية لتنظيمات إدارية وأمنية معقدة، مما كان عاملا رئيسا فى تقييد حركتها ونشاطها التجارى فى المنطقة[٧٤]. كما أتاح هذا الإجراء الفرصة للحكومة المصرية ومنح ممثليها فى السلوم سلطة واسعةمكنتها من إلقاء القبض على الليبيين المطلوبين للسلطات الإيطالية، وترحيل من ترى فى وجودهم خطرا عليها من الليبيين اللاجئين أو المستقرين منذ

مدة فى المنطقة[٧٥]. وفى أواخر سنى المقاومة المسلحة فى ليبيا ازدادت الأمور تعقيدا وتشددا من قبل السلطات المصرية تجاه الليبيين، فقد أصبح من الصعوبة بمكان الإقامة والاستقرار قرب الحدود مع ليبيا بناء على إلحاحات وتوجيهات إيطالية بالخصوص، تزعمها الوزير الإيطالى المفوض فى القاهرة المخضرم روبرتو كانتالوبوRobertoCantalupo، الذى أشاد فى العديد من مراسلاته مع حكومته وممثليها السياسيين والعسكريين فى ليبيا بالإجراءات المصرية فى منطقة الحدود الغربية، والتى قضت على التهريب وأدت إلى إقفال الحدود فى وجه التجارة والمسافرين بين مصر وليبيا والعكس[٧٦].

دفعت السياسة الإيطالية والمصرية ومراقبة تحركات الليبيين فى السلوم العائلات والتجار للبحث عن أسواق أخرى فى مصر مثل كرداسة بمحافظة الجيزة غربى القاهرة، فضلا عن أسواق البحيرة أو الواحات الغربية، أو سوق الحمام بمريوط غربى الإسكندرية، ولعل السوق الأخير كان الأبرز فقد كان مقصدا لكل القادمين بمواشيهم وغنائمهم من برقة، أو القادمين من الجنوب الليبى، فقادة وزعماء المقاومة الوطنية كانوا يرسلون القوافل المصطحبة للجمال لغرض بيع بعضها وتحميل البعض الآخر بالمواد التموينية والعودة بها ثانية إلى موطن تمركز المحاربين وقبائلهم[٧٧].

كما أن تلك السياسة أسهمت فى انصراف القبائل عن المتاجرة مع السلوم والاتجاه نحو أسواق بالداخل الليبى أو الجنوب الذى كان مفتوحا حتى وقت متأخر أمام التجارة العابرة للصحراء والآتية من بلاد السودان وأفريقيا ماوراء الصحراء، وانعكس هذا على سوق السلوم؛ فقد انصرفت عنه القوافل التجارية الآتية من برقة وبشكل ملحوظ، الأمر الذى أصاب الحركة التجارية فى السلوم بركود لم تشهده منذ عقود[٧٨].

وكان من بين السياسات التى قضت على الحركة التجارية المباشرة فى السلوم قيمة الجمارك التى كانت تفرضها السلطات الإيطالية والمصرية على الحيوانات

والسلع الداخلة أو الخارجة من مصر عبر حدودها الغربية. لقد قدرت إيرادات الجمرك المصريفى السلوم خلال الفترة ١٩٢٢-١٩٢٤م بحوالى ٢٦٩ جنيها مصريا فى شهر يناير١٩٢٢م ، لكنها فى يناير من السنة التالية بلغت ٣٢٧جنيها مصريا، وبرصد القيمة الشهرية فى فبراير من سنة ١٩٢٣ بلغت ٢٢١ جنيها، لكنها سجلت فى السنة التالية٥٣٢ جنيها، وفى شهر يونيو١٩٢٣م بلغت٥٠٧ جنيهات، وفى السنة التالية بلغت٧٣١ جنيها، لتقترب من القيمة نفسها خلال أكتوبر من١٩٢٣م ونظيره سنة ١٩٢٤م بحوالى٥٠٤-٥١٧جنيها مصريا[٧٩].

يدل الارتفاع المتزايد فى قيمة الجمارك على تعاظم التجارة الليبية مع السلوم ويدل على تزايد قيمتها النقدية من فترة لأخرى، مما زاد فى قيمة المداخيل النقدية للخزينة المصرية. ورغم غياب الإحصائيات الجمركية الإيطالية فى البردية إلا إنها كانت مرتفعة جدا، ونظرا لشدة وطأة الضرائب والرسوم الجمركية على التجار فإن القنصل الإيطالى فى السلوم كثيرا ما أوصى حكومة بلاده بتخفيف قيمة الرسوم الجمركية على تجارة القبائل المصرية وتلك الموالية للإيطاليين، لكى ينعكس هذا على زيادة دخول الخزينة الإيطالية من الرسوم الجمركية على المواشى العابرة إلى مصر، ولا يكون مدعاة للتهريب وفقدان الخزينة الإيطالية رسوما معتبرة من وراء هذه التجارة[٨٠].

لقد طالت الإجراءات الإيطالية الثروة الحيوانية والمواشى الليبية، فالثروة الحيوانية الليبية بسبب السفر الطويل عبر الحدود أو من الجنوب والظهور والتخفى وعدم السير فى طرق معروفة للإيطاليين، أو بسبب المكوث لأيام طويلة فى ظروف غير ملائمة فى البردية، حيث إدارة الجمارك الإيطالية، حتى يتم الكشف عليها طبيا وإداريا، وبشهادة الإيطاليين أنفسهم كان مركز التحصيل الجمركى بالبردية يفتقر لما تتطلبه الماشية من غذاء وماء ومأوى؛ مما أضر بحالتها الصحية وأثر على أصحابها الذين ناشدوا السلطات الإيطالية الإسراع فى إجراءات التحصيل الجمركى، والاستجابة لطلباتهم بتخفيف قيمة الجمارك

العالية التى تزيد فى أغلب الأحيان عن القيمة المتوقع الحصول عليها من وراء تسويق الرأس الواحد فى سوق السلوم(٨١).

لقد طالت تلك الإجراءات الثروة الحيوانية والمواشى بغض النظر عن مالكيها فى برقة ليبيين كانوا أو مصريين كانوا يقومون برعيها على سفوح الجبل الأخضر، ولم تلق حتى الطلبات الرسمية المصرية استجابة من السلطات الإيطالية فى السلوم لإنقاذ المواشى من الهلاك بسبب مدة الحجز بدعوى التحصيل الجمركى والكشف الطبى بالبردية(٨٢).

إن هذه الإجراءات وغيرها قد انعكست على تلك الحيوانات من حيث الإجهاد والتعب وانعكس على ثمنها فى الأسواق المصرية بما فيها السلوم، فثمن الجمل لم يكن بسبب ما ذكر لا يتجاوز ١٠ جنيهات مصرية، هذا إن لم يتعد ثمنه ثلاثة أو أربعة جنيهات فقط، مقارنة بذلك فإن الإبل التابعة للقبائل الخاضعة للإيطاليين كان يباع الرأس الواحد منها بالسلوم بحوالى١٨ جنيها مصريا؛ نظرا لما توفر لها من مراعى جيدة فى برقة وعناية حتى وصولها إلى سوق السلوم(٨٣).

٣ - الحرب فى برقة:إن ما عجزت الدبلوماسية الإيطالية عن تحقيقه فى مصر تكفلت به الميكنة الحربية الإيطالية على الطرف الغربى من الحدود الليبية المصرية، فالطائرات والدوريات الإيطالية التى كانت تجوب فى طلعات يومية منطقة الحدود وتراقب الطرق التى كانت تسلكها عادة القوافل داخل المنطقة الشرقية الليبية كانت تقصف أية مجموعات بشرية برفقتها دواب وخاصة إذا تبين أنهامواشى وأغنام ولو كانت بأعداد قليلة(٨٤).

لقد عرض هذا الأمر الثروة الحيوانية الليبية للفناء والهلاك، ومالم يمت بسلاح الإيطاليين أو صودر من أصحابه قتله العطش والجوع فى الصحراء، وخاصة بعد تطبيق الإيطاليين لسياسة الأرض المحروقة واضطرار الأهالى لتهريب حيواناتهم إلى مصر؛ حفاظا عليها وعلى أنفسهم من الفناء(٨٥)، كما أنها كانت مدعاة لتوقف عمليات رعى المواشى والأغنام المصرية على مرتفعات الجبل

الأخضر فى فصل الربيع[٨٦]، خوفا عليها من الإيطاليين. لقد أضر توقف الهجرة الرعوية الربيعية هذه من وإلى سفوح جبال برقة باقتصاديات أهالى منطقة السلوم وبالتجارة الليبية ضررا بالغا؛ مما حدا بالأهالى لتوجيه نداءات استغاثة للملك فؤاد(١٩٢٢-١٩٣٦م) والمسئولين فى الحكومة المصرية للتدخل لإنقاذ ثروتهم الاقتصادية القائمة على المتاجرة بالسلع والمواشى ومنتجاتها بين السلوم وبرقة[٨٧].

ومن بين الأسباب الأخرى انعدام الأمن بسبب قطاع الطرق أو مهاجمة اللصوص للقوافل، الأمر الذى اضطر القبائل والقائمين على التجارة للبحث عن عدة وسائل دفاعية وأمنية لحماية تجارتهم، ولكنها بسبب الحرب كانت إجراءات وقتية وغير كافية، فبعض التجار القادمين من برقة بغض النظر عن خلفياتهم وعلاقاتهم بالإيطاليين من عدمها أرسلوا مع قوافلهم مسلحين لغرض الحماية

حتى وصولها إلى السلوم[٨٨]، وطلب بعض التجار من السلطات المصرية السماح لهم باصطحاب السلاح لحماية ممتلكاتهم، وكانت السلطات المصرية غالبا ماترفض هكذا طلبات؛ حفاظا على العلاقة الطيبة مع الإيطاليين[٨٩].

الخاتمة:

لقد كان النشاط التجارى خلال فترة الدراسة مزدهرا بين معسكرات المحاربين والقبائل الليبية والأسواق المصرية القريبة من الحدود وأهمها السلوم، وخاصة فى السنين الأولى من تلك الفترة، فالقبائل الليبية كانت حريصة على مبادلة بضائعها ومنتجاتها مع أسواق مصر، وحماية قوافلها حتى تتم عملية حصولها على المواد الغذائية الضرورية كالأرز والسكر والدقيق والشاى وبعض الملابس، فى المقابل فإن التجار فى تلك الأسواق، وخاصة سوق السلوم كانوا يتخذون كل ما من شأنه تعزيز النشاط التجارى مع الليبيين، وكانت القبائل المصرية والأوساط الإعلامية والصحف قد عارضت كل الإجراءات التى اتخذت من قبل السلطات المصرية فى منطقة الحدود، وأثرت سلبا على عملية التبادل التجارى مع ليبيا؛ نظرا للخسائر التى أصابت الخزينة المصرية وقبائل الصحراء الغربية من جراء تعثر الحركة التجارية فى سوق السلوم[٩٠].

وهكذا شهد سوق السلوم حركة تجارية نشطة، كان الليبيون بغض النظر عن إقامتهم فى مصر أو ليبيا عمادها من خلال السلع المتداولة، أو من خلال الإشراف والمشاركة، وأن سوق السلوم نفسه أصبح قبلة للتجار والموردين، بحيث كانت القبائل الليبية وراء ازدهار التجارة فيه وإلا ضربت اقتصادياتها؛ لذا بسبب تعقد الحرب فى برقة وتحولها لغير صالح المحاربين الليبيين منذ صيف سنة ١٩٢٩م تدنى بشكل كبير عدد الحيوانات الليبية الموردة إلى سوق السلوم، وبدأ انهيار التجارة برمتها؛ استنادا إلى انهيار الاقتصاد البرقاوى القائم على الرعى والزراعة فى الأساس. هذا الأمر إضافة للسياسة الايطالية العدائية الأخرى والتنافس الليبى الليبى على مستوى التجار والقاعدة أو على مستوى القيادة أفقد

الحركة التجارية فى السلوم الديمومة والاستمرارية وأفقدها أن تكون طبقة تجارية ليبية تسهم فى الإبقاء على تلك الديمومة هذا من جهة، ومن جهة أخرى أفقد سوق السلوم مكانته وضربت الحركة التجارية فيه فى العمق، وربما لم يستعد عافيته إلا بعد توقف الحرب فى ليبيا يناير١٩٣٢م، وعودة الكثير من اللاجئين والمهجرين إلى قراهم ونجوعهم فى ليبيا، وحرص إيطاليا على تنمية التجارة الخارجية بين المستعمرة الليبية ومصر عبر الموانئ الساحلية فى كلا البلدين. يؤكد هذا الإحصائيات المسجلة لحركة التجارة والسلع التجارية المتنامية والمزدهرة المتبادلة بين ليبيا ومصر خلال فترة العقد الرابع من القرن العشرين الميلادى[٩١]، لكن اندلاع الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م) وانقطاع العلاقات الإيطالية- المصرية يونيو١٩٤٠م أقفل طرق التجارة مع مصر عبر السلوم أوغيرها فترة من الزمن.

الهوامش

(١) لقد أنشئت نيابة القنصلية الإيطالية فى السلوم سنة ١٩٢٥م، وظلت تقوم بدورها حتى يونيو١٩٤٠م، للمزيد عن تأسيس القنصلية ونشاطاتها المختلفة أنظر:

Governo Della Cirenaica, Gabinetto, Del Governatore, Relazione Di Governo, Gennaio1923-Maggio 1924-A-S-E-il MinistrodelleColonie, Bengasi, 18 Maggio 1924, p.53.

- المركز الليبى للمحفوظات والدراسات التاريخية بطرابلس)، الوثائق الأجنبية، الوثائق الإيطالية غير المنشورة؛ أيضا: (دار الكتب والوثائق القومية القاهرة)، وثائق وزارة الخارجية المصرية غير المنشورة، الكود الأرشيفى٠٢١٤٨٣-٠٠٧٨، المحفظة ٤٨١. رسالة الخارجية المصرية إلى المفوضية الإيطالية فى القاهرة بالموافقة على إنشاء قنصلية إيطالية فى السلوم بتاريخ٩/١٢/١٩٢٤م؛ أيضا: وفاء بلعيد ميلاد القائد، نشاط القنصلية الإيطالية فى السلوم وأثره على حركة الجهاد الليبى١٩٢٢-١٩٤٠م، منشورات المركز الليبى للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، ط١/، ٢٠١٣، ص ص٤٩-١٠٠ .

(٢) (دار الكتب والوثائق القومية القاهرة)، وثائق وزارة الحربية والبحرية المصرية غير المنشورة، محافظ مكتب المشير، الكود الأرشيفى ٠٠٠٢٤٩ -٠٠٧٦، المحفظة رقم ٢٨، تقرير عن رحلة وزير الدفاع المصرى إلى الصحراء الغربية سنة ١٩٣٥م؛ أيضا:

Carole Collins, Imperialism and Revolution in Libya, Merip Reports, No. 27 (Apr., 1974), P.4.

(٣) محمد رمزى(معد ومحقق)،القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥م، القسم الثانى البلاد الحالية الجزء الرابع مديريات أسيوط وجرجا وقنا وأسوان ومصلحة الحدود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤، ص ص٣٦، ٢٥٤-٢٥٥ .

(٤) الوثائق الإيطالية المنشورة المجموعة الثامنة عشر، الجزء الأول، ترجمة: خالد زكى ثابت، إعداد: آمال أحمد الكميشى، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ط١/، ١٩٩٣، ص ص٣٦٧-٣٧١ ؛ أيضا: أحمد حسنين باشا، رحله فى صحراء ليبيا، (د.ن)، القاهرة، ١٩٢٦، ص ص٥٧-١١٤؛ أيضا: أحمد إبراهيم الهوارى، أحمد محمد حسنين باشا فى صحراء ليبيا، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ط١/، ٢٠٠٩، ص ص٦٤- ١٢١ .

(٥) (دار الكتب والوثائق القومية القاهرة)، وثائق مجلس الوزراء(النظار)، الكود الأرشيفى ٠٠٧٥-٠٤٠٩١٥، مذكرة مجلس الوزراء لنظارة الحقانية مؤرخة فى رجب١٣٠٥هـ/مارس١٨٨٧م بشأن شكوى تجار ولاية بنى غازى من معاملة البوليس المصرى لهم والاستيلاء على مكاسبهم من المتاجرة فى أسواق غرب مصر؛ أيضا: الوثائق الإيطالية المنشورة، المجموعة الثالثة والعشرون، ترجمة: المهدى عمر التريكى، إعداد: موسى حسين عمر، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ٢٠٠٠، مج٢/، ص ص٣٤-٣٥ .

(٦) للمزيد أنظر: الوثائق الإيطالية المنشورة، المجموعة السادسة والعشرون، الشخصيات، ترجمة: خالد زكى تابت، إعداد: خليفة محمد الدويبى، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ٢٠٠١، مج٢/، ص٣٠٦ .

(٧) الوثائق الإيطالية المنشورة، المجموعة الثالثة والعشرون، مج١/،ص ص٣٢٩-٣٣١ .

(٨) يلاحظ القارئ لهذه الدراسة استخدامنا لمصطلح المحاربين بدل المجاهدين، لأن المصلح الأول أكثر دقة وأكثر شمولية، فالليبيون كان أكثرهم يقاتل لأهداف مادية قبلية، كانت الرغبات القتالية لتحقيق مكاسب مادية بالدرجة الأولى، ومفاهيم التحرر والاستقلال كانت بعيدة عن المحاربين البسطاء وحتى على مستوى القادة، فعمر المختار(١٩٢٢-١٩٣١) لم يطلب رحيل إيطاليا العسكرى كشرط للسلام، وإدريس السنوسى(١٩١٦-١٩٢٢) لم يطلب هو الآخر الاستقلال خلال مفاوضاته واتصالاته مع الجانب الإيطالى، وإنما طلب الأمن والأمان وفتح التجارة وحرية الحركة أمام الناس ليبيين وإيطاليين، بل ووافق على نزع أسلحة المحاربين الليبيين.

(٩) الوثائق الإيطالية المنشورة، المجموعة الثالثة والعشرون، مج١/،ص ص٤٠٩ - ٤١٠ .

(١٠) للمزيد عن الهجرة الليبية نحو مصر فى العهد الإيطالى أنظر: عز الدين عبد السلام مختار العالم، تاريخ ليبيا المعاصر السياسى والاجتماعى ١٩٢٢-١٩٤٨، دراسة فى تاريخ الحركة الوطنية فى المهجر بمصر، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ٢٠٠٠، ص ص ٣٩-١٠٥؛ أيضا: ارويعى محمد قناوى، الكفاح الوطنى للمهاجرين الليبيين ضد الغزو الإيطالى ١٩١١-١٩٤٥، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ كلية الآداب والتربية جامعة قاريونس، ١٩٩٣، ص ص ١٨٥-١٩٩ .

(١١) (دار الكتب والوثائق القومية القاهرة)، وثائق وزارة الخارجية المصرية غير المنشورة، الكود الأرشيفى٠٠٧٨-٠١٠٢٢١، المحفظة٤٢٨، رسالة وزير الحربية والبحرية بتاريخ ٨/١١/١٩٢٤م إلى رئيس مجلس الوزراء بشأن نزوح أعداد من الفقراء الليبيين إلى جهات محافظة الصحراء الغربية بما فى ذلك السلوم.

(١٢) (دار الكتب والوثائق القومية القاهرة)، وثائق وزارة الخارجية المصرية غير المنشورة، الأرشيف السرى القديم، المحفظة رقم ٦٦٦، ملف رقم ٤٢/٢/١١٥، تقرير مفتش

الصحراء الغربية عن الحرب فى ليبيا السرى من السلوم فى ٢٢/٤/١٩٢٨ . الإحصائيات الإيطالية قدرت هؤلاء المهاجرين فى مصر خلال الفترة ١٩٢٩-١٩٣٥م قرروا أولم يقرروا العودة كالتالى حوالى١٥٥٣٦ مهاجرا أنظر: رسالة وزارة المستعمرات إلى وزارة إفريقيا الإيطالية رسالة رقم ٦٨٦١٨ بتاريخ ٤ سبتمبر ١٩٣٥م نقلا عن أنجيلوا ديل بوكا، الإيطاليون فى ليبيا، الجزء الثانى، ترجمة: محمود على التائب، مراجعة: عمر محمد البارونى، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ١٩٩٥، ص ص ٢٨٤ - ٢٨٥؛ أيضا: رودلفو غراتسانى، برقة الهادئة، ترجمة: إبراهيم سالم بن عامر، منشورات الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراتة، ط٤/، ١٩٩٨م، ص٧١ .

(١٣) الوثائق الإيطالية المنشورة، المجموعة الثالثة والعشرون، مج١/، ص ص٥٢٠-٥٢١ .

(14) F.o, 371/451,Notes on the History of Senussilsm and its Relation to the African Posse Ssions of Foreign Powers, jun 18, 1908, pp 3-24.

(المركز الليبى للمحفوظات والدراسات التاريخية طرابلس شعبة الوثائق الأجنبية، الوثائق الإنجليزية)؛ أيضا: دونالد ب. كول وثريا التركى، أهل مطروح، ترجمة: محمد على فرج، مراجعة: طلعت الشايب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط١/،٢٠٠٥، ص ص١٢١-١٢٤؛ أيضا: أحمد صدقى الدجانى، الحركة السنوسية نشأتها ونموها فى القرن التاسع عشر١٢٠٢-١٣٢٠هـ، (د.ن)، القاهرة، ١٩٨٨؛ ص ص٢٢٠-٢٨٥ .

(١٥) (المركز الليبى للمحفوظات والدراسات التاريخية طرابلس شعبة الوثائق الأجنبية، الوثائق الإيطالية غير المنشورة)ميكروفيلم ٢٥١، برقية من وزارة الشئون الخارجية إلى وزارة المستعمرات بتاريخ ٢٥-٧-١٩٢٤م؛ أيضا: الوثائق الإيطالية المنشورة، المجموعة الثالثة والعشرون، مج١/،ص ص٢٨٨ -٢٨٩،٥٢٠-٥٢١؛ أيضا: على عبد اللطيف حميدة،، المجتمع والدولة والاستعمار فى ليبيا دراسة فى الأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحركات وسياسات التواطؤ ومقاومة الاستعمار ١٨٣٠-١٩٣٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢/، ١٩٩٨، ص ص١٢١-١٤١؛ أيضا: تيرنس والاس، "تجارة القوافل بين ليبيا ومصر دور عبد الله الكحال"، مجلة البحوث التاريخية، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، س٣/، ع١/، يناير ١٩٨١، ص ص ٩٥-١٠٤ .

(١٦) دونالد كول وثريا التركى، مرجع سابق، ص ص٧٦-١٠٧ .

(١٧) هناك دراسات عديدة اختصت بالوجود الأجنبى فى مصر بشكل خاص والإيطاليين بشكل عام يمكن استشارتها فعلى سبيل المثال أنظر: محمود محمد سليمان، الأجانب فى مصر دراسة فى تاريخ مصر الاجتماعى ١٩٢٢-١٩٥٢، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ط١/، ١٩٩٦.أيضا:

Angelo Sammarco, CiviltâItalianaNelmondo in Egitto, Roma,1939; Angelo Sammarco,GliItalianai in Egitto Il ContributoItaliano Nella Formazione dell' Egitto

Moderno, Alessandria D' Egitto, E Dizioni del Fascio, XV, 1977.

(١٨) دار الكتب والوثائق القومية القاهرة)، وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، المحفظة رقم ٢٤٢، الملف رقم ٣٨/١١/٢٢، مذكرة إدارة الشئون الإدارية بوزارة الخارجية المصرية مرفوعة إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية، والمتضمنة إحصاء الإيطاليين المقيمين فى مصر وفق إحصائيات سنة ١٩٢٧؛ أيضا: دونالد كول وثريا التركى، مرجع سابق، ص ١٣٠ .

(١٩)دونالد كول وثريا التركى، مرجع سابق، ص١٣١. وفيما يخص دور الإيطاليين فقط أنظر: (دار الكتب والوثائق القومية القاهرة) وثائق وزارة الخارجية المصرية غير المنشورة، الكود الأرشيفى ٠٠٦٨١٣-٠٠٧٨، المحفظة رقم ٣٠٩، رسالة المدير العام لمصلحة خفر السواحل ومصائد الأسماك إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ٨ فبراير ١٩٣٠م بشأن طلب المفوضية الإيطالية بالقاهرة الاحتفاظ ببعض رخص صيد الإسفنج فى مياه السلوم للصيادين الإيطاليين.

(٢٠) (دار الكتب والوثائق القومية القاهرة)، وثائق وزارة الخارجية المصرية غير المنشورة، الأرشيف السرى القديم، المحفظة رقم ٦٦٦، رسالة وزير البحرية والحربية إلى وكيل وزير الخارجية المصرية بتاريخ ٢٤/١٢/١٩٢٧م ردا على شكوى المفوضية الإيطالية بالقاهرة فى مذكرتيها المؤرختين فى ٥/٣، ٢/٥/١٩٢٧م بشأن دخول ثوار برقة إلى الأراضى المصرية.

(٢١)حفلت تقارير الاستخبارات الانجليزية السرية فى السلوم المحفوظ منها صورة بمكتبة جامعة بنغازى خلال سنتى ١٩١٧-١٩١٨ على سبيل المثال لا الحصر بإحصائيات عديدة عن أسعار المواشى الليبية والمواد الغذائية إجمالا فى السلوم، وكانت تشهد رواجا بدليل كثرة عمليات البيع والشراء اليومية بسوق السلوم أنظر:

Public Record Office : Summary of Salloum Intelligence, 1917-1918.

(22) Governo Della Cirenaica, DirezioneAffariCivill E Politici, Bengasi, Li 12 Sett 1922, N.2580, AlministeroDelleColonie, Roma; 1922.

(المركز الليبى للمحفوظات والدراسات التاريخية طرابلس شعبة الوثائق الأجنبية، الوثائق الإيطالية).

(23) Great Britain, F.o Report of Consul Justin Alvarez from Benghazi, 16 Apeil1891; 5November1904; E. E. Evans Pritchard, The Sanussi of Cyrenaica, Oxford: Clarendon Press, 1949,p37.

نقلاً عن على عبد اللطيف حميدة، مرجع سابق، ص١١٧ .

(٢٤) من أبرز الشخصيات فى هذا المجال نذكر على سبيل المثال لا الحصر: محمد الجيبانى قائمقام درنة سابقا، والتاجر أحمد الشاوش وعلى بوقزين، وموسى المهدوى، وخليفة

شقاليا، وصالح القريتلى، وصالح بوغولة، والحاج عبد الله الكشيك، وعبد السلام بخطوة، والحاج أبو بكر بن يونس وغيرهم، أنظر: الوثائق الإيطالية المنشورة، المجموعة الحادية عشر، ترجمة: خالد زكى ثابت، إعداد: عز الدين عبد السلام الفقيه، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ط١/، ١٩٩١، ص ص ٢٩٤، ٣١١ .

(٢٥) غراسيانى، مصدر سابق، ص٧١؛ أيضا: بوكا، مرجع سابق، ص ٢٨٥ .

(٢٦) ذكرت المصادر الأجنبية والإيطالية منها خصوصا لفظة الليرة المصرية لعملة وربما تقصد بها الجنيه المصرى لذا فقد اعتمدنا مصطلح الجنيه بدل الليرة. ويدعمنا فى هذا أن الباحث زين العابدين شمس الدين نجم فى كتابه معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية المنشور عن الزهراء كمبيو للطباعة ٢٠٠٦ ص٤٦٣ يقول إن لفظ ليره بالهاء يعنى الجنيه.

(٢٧) حفلت الوثائق المصرية والإيطالية بكم هائل من المعلومات حول هذه القضية، فالمسئولون الإيطاليون من خلال تقاريرهم ومراسلاتهم يرون أن مصر هيمصدر السلاح ولا يتركون فرصة إلا وأبلغوا المسئولين المصريين بتهريب السلاح عبر الأراضى المصرية أمام سكوت بعض المسئولين فى المنطقة الغربية والسلوم عن ذلك، فى المقابل فإن المسئولين المصريين كثيرا ما ردوا على ادعاءات الإيطاليين المباشرة أو عن طريق الوزير الإيطالى المفوض بالقاهرة بعدم صحة كذا أخبار ومعلومات، وبسبب تفانى مصر فى محاربة التهريب والسلاح خصوصا فإن بعض المسئولين الإيطاليين أبدوا ثناء على الجانب المصرى فى هذا الجانب. حول الاتهامات المتبادلة حول السلاح انظر على سبيل المثال لا الحصر:(دار الكتب والوثائق القومية القاهرة) وثائق وزارة الخارجية المصرية غير المنشورة، الأرشيف السرى الجديد، المحفظة رقم٤٢٢، ملف رقم ١/١١٥/٣، رسالة من وزير الحربية والبحرية محمد توفيق إلى وزير الخارجية بتاريخ ١٨ أبريل ١٩٣١؛ أيضا: الوثائق الإيطالية المنشورة، المجموعة الثالثة والعشرون، مج١/، ص ص٣٣٩-٣٤٠ .

(٢٨) أخذت البيانات الواردة فى الجدول من المصادر التالية:(دار الكتب والوثائق القومية القاهرة)، وثائق وزارة الخارجية المصرية غير المنشورة، رسالة وزارة الحربية المصرية إلى الخارجية المصرية سرى بتاريخ ١٥ يونيو ١٩٢٤ عن حركة التجارة بين برقة ومصر منذ سنة ١٩٢٢م، الكود الأرشيفى٠٠٧٨-٠٢١٤٨٣، المحفظة رقم ٤٨١؛ أيضا: مذكرة وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٧/٤/١٩٢٨ بشأن إنشاء قنصلية مصرية بطبرق، مذكرة وزارة المالية المصرية عن العلاقات التجارية بين مصر وطبرق مرفوعة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩مايو ١٩٢٨م وتشمل الفترة ١٩٢٢-١٩٢٧م؛ أيضا: وثائق وزارة الخارجية المصرية غير المنشورة، الأرشيف السرى الجديد، المحفظة رقم ٤٢٢، ملف رقم ١/١١٥/٣، رسالة وزير الحربية والبحرية محمد توفيق إلى وزير الخارجية بتاريخ ١٨ أبريل ١٩٣١، وفى ذات المحفظة أنظر: رسالة القنصل الإيطالى بالسلوم إلى مأمور السلوم بتاريخ مايو١٩٣١م؛

أيضا: الوثائق الإيطالية المنشورة، المجموعة الثالثة والعشرون، مج١/، ص ص٣٣٦-٣٤٠، ٣٦٢-٣٦٤، ٤١٥-٤١٧، ٤٤٠ -٤٤٧، ٤٧٩-٤٨٥؛ أيضا: غراسيانى، مصدر سابق، ص ص٨٨- ٨٩؛ أيضا: أ.أ. ايفانز بريتشارد، السنوسيون فى برقة، ترجمة: عمر الديراوى أبو حجلة، طرابلس، الفرجانى ، د.ت، ص ٦٨ .

(٢٩) أنظر ذات المصادر المذكورة فى الهامش السابق.

(٣٠) الوثائق الإيطالية المنشورة، المجموعة الثالثة والعشرون، مج١/، ص ص٢٨٨-٢٨٩، ٤٦٦ - ٤٦٧ . وبخصوص هذه الشخصيات التى تردد ذكرها فى الوثائق الإيطالية على أساس أنها كانت تتعاطى أعمال التجارة والتهريب بين الأسواق المصرية ومحاربى ليبيا فى المنطقة الشرقية لا يتوفر لدينا عن أكثرها أية معلومات دقيقة حتى كتابة هذا البحث، فنكتفى بالقول إن هذه الشخصيات من خلال النظر فى ألقابها لا تعدو أكثر من كونها تمثل قبائلها فى ليبيا وخاصة منطقة برقة حيث قبائل العبيداتوالعواقيروالبراعصة،وأما ما كان يكنى بألقاب تدل على أن أصوله من غرب ليبيا مثل الكاديكى والغريانى والطرابلسى فهؤلاء استقر بهم المقام بشكل نهائى فى السلوم بعد سيطرة الإيطاليين على غرب ليبيا خلال الفترة١٩٢٢-١٩٢٤م حيث استقر العديد من اللاجئين الليبيين فى مصر وتعاطى أكثرهم ذات الحرف التى كان يمارسها فى منطقته بليبيا.

(٣١) الوثائق الإيطالية المنشورة، المجموعة الثالثة والعشرون، مج١/، ص ص٣٣٦-٣٣٧ .

(٣٢) المصدر نفسه، ص ص٣٦٢-٣٦٣؛ أيضا: المجموعة الثامنة والعشرون العمليات العسكرية لاسترداد الواحات الواقعة على خط العرض ٢٩°، ١٩٢٧-١٩٢٨م، مج٣/، ترجمة: شمس الدين عرابى بن عمران، إعداد وترتيب: وداد فتحى فتيتة، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ٢٠٠٣، ص ص١٠٧-١٠٨ .

(٣٣) الوثائق الإيطالية المنشورة، المجموعة الثالثة والعشرون، مج٢/، ص ص٣٩٩-٤٠١ .

(٣٤) المصدر نفسه، مج١/، ص ص٤٣٧ - ٤٣٨ .

(٣٥) المصدر نفسه، ص ص ٣٤٢ - ٣٤٣ .

(٣٦) المصدر نفسه، ص ص٣٠٨ - ٣٠٩ .

(٣٧) أنظر على سبيل المثال: (دار الكتب والوثائق القومية القاهرة)، وثائق وزارة الخارجية المصرية غير المنشورة، الكود الأرشيفى ٠٠٧٨-٠٢٥٧١٧ المحفظة رقم ٧٢٥، شكوى التاجر على أحمد صالح مصرى الجنسية المقدمة إلى وزير الخارجية المصرى بتاريخ٢١ فبراير١٩٣٩م بشأن منعه من مزاولة التجارة مع ليبيا رغم أنه يحمل ترخيصا من القنصل الإيطالى بالسلوم منذ سنة ١٩٢٥م.

(٣٨) الوثائق الإيطالية المنشورة، المجموعة الثالثة والعشرون، مج١/، ص ص ٤٩٤ - ٤٩٩ .

(٣٩) المصدر نفسه، ص ص٥٢٠-٥٢١. ومصطفى عونى الجزائرى هذا كان تاجرا من الجزائر

جوالا زار معسكرات المجاهدين فى برقة أوائل سنة١٩٣١م وفيما يبدو عرض خدماته على عمر المختار فكلفه الأخير بإيصال رسائل من طرفه إلى بعض الشخصيات المصرية والليبية المقيمة فى مصر وممارسة بعض العمليات التجارية فى سوق السلوم لصالح عمر المختار ومحاربيه فى الجبل الأخضر. للمزيد أنظر: المركز الليبى للمحفوظات والدراسات التاريخية بطرابلس، شعبة الرواية الشفوية، رواية: مصطفى عونى الجزائرى، الشريط رقم (٢/١٣).

(٤٠) الوثائق الإيطالية المنشورة، المجموعة الثالثة والعشرون، مج٢/،ص ص٤٠٣-٤٠٥ .

(٤١) المصدر نفسه، مج١/، ص ص ٤٩٤ - ٤٩٩ .

(٤٢) المصدر نفسه، ص ص ٤٧٩ - ٤٨٢. تذكر المصادر الإيطالية أنه كان بكل أسبوع يباع عدد لاباس به من الإبل بسوق حمام مريوط ويذهب إيرادها للأمير إدريس السنوسى انظر: (المركز الليبى للمحفوظات والدراسات التاريخية بطرابلس)، الوثائق الإيطالية غير المنشورة، ميكروفيلم رقم ٢٤٩.

(٤٣) الوثائق الإيطالية المنشورة، المجموعة الثالثة والعشرون، مج١/، ص ص٤٩٤ - ٤٩٩ .

(٤٤)غراسيانى، مصدر سابق، ص٢٦٧ .

(٤٥) المصدر نفسه، ص ص ٢٦٧-٢٧١ .

(٤٦) (المركز الليبى للمحفوظات والدراسات التاريخية بطرابلس)، الوثائق الأجنبية،الوثائق الإيطالية غير المنشورة، ميكروفيلم ٢٥١)، برقية من السفارة الإيطالية بالقاهرة إلى نائب قنصل إيطاليا بالسلوم بتاريخ ٣١ أكتوبر ١٩٢٩م؛ أيضا: برقية من السفارة الإيطالية فى مصر إلى وزير الخارجية بروما للاختصاص وإلى وزارة المستعمرات وحاكم طرابلس الغرب وحاكم برقة رقم ٣٢٧٥ بتاريخ ١ نوفمبر ١٩٢٩م.

(٤٧) (المركز الليبى للمحفوظات والدراسات التاريخية بطرابلس)، الوثائق الأجنبية، الوثائق الإيطالية غير المنشورة، ميكروفيلم ٢٥١)، برقية من وزارة الشئون الخارجية إلى وزارة المستعمرات بتاريخ ٢٥-٧-١٩٢٤م .

(٤٨)عن هذه السياسة بتوسع أنظر: وفاء بلعيد القائد، مرجع سابق،ص ص٢١٢-٢٣٣ .

(٤٩) (دار الكتب والوثائق القومية القاهرة)، وثائق وزارة الخارجية المصرية غير المنشورة، الأرشيف السرى الجديد، المحفظة رقم ٢٢٥، ملف رقم ٣/١١/٧، مذكرة وزارة الخارجية المصرية إلى وزارة الدفاع المصرية بتاريخ ٣٠ مارس ١٩٤٠م.

(٥٠) (دار الكتب والوثائق القومية القاهرة)، وثائق وزارة الدفاع الوطنى غير المنشورة، إدارة المخابرات الحربية، محفظة رقم ١٨، الملف رقم ٢/١٥٥/١، تقرير عن الدعاية الإيطالية فى مصر بتاريخ ٣١/١٢/١٩٣٨م.

(٥١) (المركز الليبى للمحفوظات والدراسات التاريخية بطرابلس)، الوثائق الأجنبية،الوثائق

الإيطالية غير المنشورة، ميكروفيلم ٢٥١)، برقية من قنصل إيطاليا بالسلوم إلى حكومة بنغازى وإلى السفارة بالقاهرة بتاريخ ١٤مايو ١٩٢٩م.

(٥٢) (دار الكتب والوثائق القومية القاهرة)، وثائق وزارة الخارجية المصرية غير المنشورة، الأرشيف السرى الجديد، المحفظة رقم ٤٢٢، الملف رقم ٢/١١٥/٣ رسالة التاجر عبد الجواد محمد عبد الله المقيم بالمنيا وأحد رعايا إيطاليا إلى وكيل قنصلية إيطاليا بالمنيا فى ٤ يونيه ١٩٣١ .

(٥٣) الوثائق الإيطالية المنشورة، المجموعة الثالثة والعشرون، مج١/، ص ص ٣٨٠ - ٣٨١ .

(٥٤)المصدر نفسه، مج٢/،ص ص٣٩٩-٤٠١ .

(٥٥)المصدر نفسه، مج١/، ص ص ٢٩٨ - ٣٠٠ .

(٥٦) المصدر نفسه، ص ص ٢٨٨-٢٨٩ .

(٥٧) (دار الكتب والوثائق القومية القاهرة)، وثائق وزارة الخارجية المصرية غير المنشورة، الأرشيف السرى القديم، المحفظة رقم ٦٦٦، الملف رقم ٤٢/٢/١١٥، رسالة المفوضية الإيطالية فى القاهرة إلى وزير الخارجية المصرى بتاريخ ٥/٢/١٩٢٧ بشأن عودة السيد أحمد الشريف إلى برقة عبر مصر؛ أيضا: (المركز الليبى للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس)، الوثائق الإيطالية غير المنشورة، شعبة الوثائق والمخطوطات، الوثائق الأجنبية، ميكروفيلم رقم ٢٥١، رسالة وزير المستعمرات الإيطالية إلى وزير خارجية بلاده بروما بتاريخ ٧/٤/١٩٢٤ .

(٥٨) (دار الكتب والوثائق القومية القاهرة)، وثائق وزارة الخارجية المصرية غير المنشورة، الكود الأرشيفى٠٠٧٨-٠١٠٢٢١، المحفظة رقم٤٢٨ الملف رقم١٠، رسالة وكيل وزارة الحربية والبحرية المصرية إلى وكيل وزارة خارجية مصر بتاريخ٢مايو١٩٢٦م بشأن التحقيق فى إبل السيد هلال والتى تبين أنها مثار خلاف على الملكية بينه وبين زوجته شقيقة الأمير إدريس السنوسى.

(٥٩) (دار الكتب والوثائق القومية القاهرة)، وثائق وزارة الخارجية المصرية غير المنشورة، الكود الأرشيفى٠٠٧٨-٠١٠٢٢١، المحفظة رقم٤٢٨ الملف رقم١٠،رسالة وكيل وزارة الخارجية المصرية إلى وكيل وزارة داخلية مصر بتاريخ ٣يونيو١٩٢٦م بشأن شكوى السيد هلال من استيلاء الأمير إدريس السنوسى على إبله فى مصر.

(٦٠) (دار الكتب والوثائق القومية القاهرة)،وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، رقم٤٢٢، ملف رقم ١/١١٥/٣،رسالة القنصل الإيطالى بالسلوم إلى مأمور السلوم بتاريخ ١٨ مارس ١٩٣١ بشأن وجود تجار ليبيين بالسلوم قد اشتروا بضائع من بشير الغريانى ومحجوب الكاديكى وسافروا إلى برقة.

(٦١) (دار الكتب والوثائق القومية القاهرة)، وثائق وزارة الخارجية المصرية غير المنشورة، الكود

الأرشيفى ٠١٠٢٢٢-٠٠٧٨، المحفظة رقم ٤٢٨، مراسلة الوزير الإيطالى المفوض بالقاهرة إلى وزير الخارجية المصرية فبراير١٩٢٦م بشأن بلاغ القنصلية الإيطالية بالسلوم عن مواشى ليبية بسوق السلوم منهوبة من المتعاونين مع إيطاليا؛ أيضا: الكود الأرشيفى: ٠١٠٢٤٤-٠٠٧٨، المحفظة رقم ٦٦٧، تقرير مأمور قسم السلوم بتاريخ ١/٧/١٩٣٠ المرسل إلى محافظ الصحراء الغربية بالسلوم عن نهب عربان الفواخر بالسلوم لجمال كانت بحوزة قبيلة المنفه داخل الأراضى المصرية فى أبريل ١٩٣٠م.

(٦٢) (دار الكتب والوثائق القومية القاهرة)، وثائق وزارة الخارجية المصرية غير المنشورة، الكود الأرشيفى٠١٠٢٢٢-٠٠٧٨، المحفظة رقم٤٢٨ الملف رقم١١، مجموعة رسائل خاصة بالإبل التى ادعى بعض الموالين لإيطاليا بأخذها بالقوة من قبل موالين لإدريس السنوسى وإحضارها إلى السلوم خلال شهر يونيو١٩٢٤م، وقد أجرى معهم تحقيق فى من قبل مأمور السلوم اعترفوا بقيامهم بذلك على أساس الحرب.

(٦٣) (المركز الليبى للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس)، الوثائق الإيطالية غير المنشورة، ميكروفيلم ٢٥١، برقية من وزارة الشئون الخارجية إلى وزارة المستعمرات رقم ٢٣٥٧٣٠ بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٣٢.

(٦٤) (دار الكتب والوثائق القومية القاهرة)، وثائق عابدين غير المنشورة، المحفظة رقم (٥٥١) التماسات العربان، شكوى مرفوعة للحكومة المصرية طالب فيها اللاجئون من برقة أراض زراعية مجاورة للصحراء ليعيشوا من أقواتها.

(٦٥) بتوسع أنظر: صباح أحمد البياع، أزمة الكساد العالمى(١٩٢٩-١٩٣٩)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،٢٠١٢، ص ص٣٧-٢٨٧ .

(٦٦) للمزيد حول تأثير الأزمة الاقتصادية على الشعب المصرى انظر: (دار الكتب والوثائق القومية القاهرة)، وثائق مجلس الوزراء غير المنشورة، المحفظة رقم (٢٩) وزارة الداخلية، مذكرة وكيل الداخلية ورئيس لجنة مكافحة البطالة إلى وزير الداخلية بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٣١ بشأن تأثير الضائقة الاقتصادية على العمال والموظفين فى مصر.

(٦٧) (دار الكتب والوثائق القومية القاهرة)، وثائق مجلس الوزراء غير المنشورة، المحفظة رقم (٢) محاضر جلسات، الجلسة المنعقدة فى ١٨ يناير ١٩٢٨، ب/ملحق كشف المسائل البند رقم (١٠٤) حربية، ص٢، أيضا: الجلسة المنعقدة فى ٣ يناير ١٩٢٩، مشروعات القرارات، مذكرات اللجنة المالية، البند رقم (١٩) حربية، ص٤ .

(٦٨) (دار الكتب والوثائق القومية القاهرة)،وثائق عابدين غير المنشورة، إيطاليا، المحفظة رقم ١١١؛ أيضاً: وزارة الخارجية المصرية، اتفاق بين مصر وإيطاليا بشان جنسية اللوبيين (الليبيين) المقيمين بالقطر المصرى بتاريخ ١٤ أبريل ١٩٢٣م، القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٩٢٥ .

(٦٩) (دار الكتب والوثائق القومية القاهرة)، وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، المحفظة رقم ٤٢٢، رسالة من القنصل الإيطالى بالسلوم إلى مأمور قسم السلوم بتاريخ ٢٢/٤/١٩٣١م؛ أيضا: الوثائق الإيطالية المنشورة، المجموعة الثالثة والعشرون، مج١/، ص ص ٤٦٦ – ٤٦٧. ويذكر أن الإجراءات قد زادت حدة مع تصاعد العمليات الحربية فى الجبل الأخضر وعجز القوات الإيطالية عن حسم المعركة، ويشار هنا إلى الاتفاق المصرى الإيطالى الذى أبرم بين الوزير المفوض فى القاهرة ووزير الخارجية المصرى فى ٢٤ ديسمبر ١٩٣٠م لاعتقال وإبعاد الليبيين عن السلوم والحدود برمتها، ومصادرة ممتلكاتهم، للمزيد انظر: غراسيانى، مصدر سابق، ص ص٢١٤-٢١٥؛ أيضا: بوكا، مرجع سابق، ص ٢٥٦ .

(٧٠) الوثائق الإيطالية المنشورة، المجموعة الثالثة والعشرون، مج١/،ص ص ٤٦٠ – ٤٦٢ .

(٧١) (دار الكتب والوثائق القومية القاهرة)،وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، رقم٤٢٢، ملف رقم ١/١١٥/٣، وثيقة مؤرخة فى١٨/٣/١٩٣١م عبارة عن إقرار من محجوب جبريل وبشير الغريانى بعدم بيع أية بضاعة لأناس اتجهوا من السلوم نحو برقة.

(٧٢) (دار الكتب والوثائق القومية القاهرة)، وثائق الخارجية المصرية الكود الأرشيفى ٠٠٧٨-٠١٠٢٢١، المحفظة رقم٤٢٨ الملف رقم١٠،رسالة المفوضية الإيطالية بالقاهرة إلى الخارجية المصرية بتاريخ ٣يونيو ١٩٢٦م بشأن عدم رفع الحجز عن إبل هلال السنوسى وقد أبلغت الخارجية المصرية وزارة الحربية والبحرية بذلك فى ذات الشهر طالبة منها الامتثال لطلبات المفوضية.

(٧٣) (دار الكتب والوثائق القومية القاهرة)، وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، المحفظة رقم ٤٢٢، ملف رقم ١/١١٥/٣،رسالة من وزارة الخارجية إلى وزير الحربية والبحرية بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٣١م،وعن جهود مصر فى مكافحة التهريب انظر: محافظ مجلس الوزراء، المملكة المصرية، مجلس الوزراء، جلسة يوم الأربعاء ٢٥ رجب ١٨٤٦ ـ ١٨/١/١٩٢٨م، مشروعات القوانين والمراسيم.

(٧٤) مفتاح بالعيد اغويطة، الموقف الشعبى المصرى من حركة الجهاد فى ليبيا١٩١١-١٩٣١م، مركز دراسة جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ط١/، ٢٠٠٣م، ص٤٥٦. وللمزيد عن هذا الإجراءات المصرية فى هذا الشأن، وردة فعل القبائل انظر:(دار الكتب والوثائق القومية القاهرة)،وثائق عابدين غير المنشورة، المحفظة رقم (٥٥١) التماسات العربان، مذكرة مرفوعة من عمد ومشايخ أولاد على إلى الملك فؤاد تضمنت شكواهم من الإجراءات التى قامت بها مصلحة الحدود فى المنطقة الغربية خلال سنتى١٩٣١/١٩٣٠م؛ أيضا :كوكب الشرق ١٩ و٢٢ يناير ١٩٢٦ .

(٧٥) (دار الكتب والوثائق القومية القاهرة)، وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، المحفظة رقم ٤٢٢، ملف رقم ١/١١٥/٣، رسالة وزير الحربية والبحرية المصرى إلى وزير الخارجية بتاريخ ١٨ أبريل ١٩٣١ بشأن إبعاد الليبيين من الأراضى المصرية.

(٧٦) برقية الوزير الإيطالى المفوض بالقاهرة إلى غراسيانيقائد العمليات الحربية فى برقة بتاريخ ٩ فبراير ١٩٣١م منشورة فى كتاب: عمر المختار وإعادة الاحتلال الفاشى لليبيا، ت: عبد الرحمن سالم العجيلى، تقديم: عقيل محمد البربار، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ط٢/، ٢٠٠٥، ص ص١٤٢ - ١٤٣ .

(٧٧) الوثائق الإيطالية المنشورة، المجموعة الثالثة والعشرون، مج١/،ص ص٤٧٩ - ٤٨٢، ٥٢٨-٥٢٩ .

(٧٨) المصدر نفسه، ص ص٣٦٢-٣٦٣ .

(79) Provisional Statement of the Costoms Receipts for the Month of Jan-Oct1923-1924.

(دار الكتب والوثائق القومية القاهرة)،وثائق عابدين غير المنشورة، الكود الارشيفى ٠٠٥٠٢٥-٠٠٦٩ . وللمزيد أنظر: أحمد شفيق،حوليات مصر السياسية، الحولية الثالثة لسنة ١٩٢٦، مطبعة حوليات مصر السياسية، القاهرة، ط١/، ١٩٢٩، ص ص ٤٤٠ - ٤٤٤.

(٨٠) الوثائق الإيطالية المنشورة، المجموعة الثالثة والعشرون، مج١/،ص ص٣٠٥-٣٠٦، ٣٢٦ - ٣٢٧، ٣٣٦-٣٣٧ .

(٨١) المصدر نفسه،ص ص ٣٠٥-٣٠٦، ٣٣٦-٣٣٧ .

(٨٢) (دار الكتب والوثائق القومية القاهرة)،وثائق وزارة الخارجية المصرية غير المنشورة، الأرشيف السرى الجديد، المحفظة رقم ٤٢٢، ملف رقم ١/١١٥/٣، رسالة من محمد توفيق وزير الحربية والبحرية إلى وزير الخارجية بتاريخ ١٦ مايو ١٩٣١ .

(٨٣) الوثائق الإيطالية المنشورة، المجموعة الثالثة والعشرون، مج١/، ص ص ٢٨٦ - ٢٨٧ .

(٨٤) المصدر نفسه، ص ص ٣٢٦ - ٣٢٧؛ أيضا: بوكا، مرجع سابق، ص ص ٢٥٨- ٢٦١ .

(٨٥) تشير الإحصائيات المتوفرة لدينا على أنه لا يقل عن ثلثى الثروة الحيوانية الليبية قتل أو صودر من قبل الإيطاليين للمزيد عن هذه السياسة أنظر: الوثائق الإيطالية المنشورة، المجموعة الثامنة والعشرون، مج٣/، ص ص٥٣٥-٥٤٢؛ أيضا: المجموعة الثالثة والعشرون، مج٢/، ص ٤٥٠؛ أيضا: اتيليوتروتسى، برقة الخضراء، ترجمة: خليفة محمد التليسى، الدار العربية للكتاب، ليبيا - تونس، ط٢/، ٢٠٠٩، ص ص١٣٢-١٣٥، ٢٢٣- ٢٦٠ .

(٨٦) الوثائق الإيطالية المنشورة، المجموعة الثالثة والعشرون، مج١/،ص ص ٣٢٦ - ٣٢٧ .

(٨٧) المصدر نفسه، ص ص٥٢٨-٥٢٩ .

(٨٨) المصدر نفسه، ص ص ٤٥٢، ٥٢٨-٥٢٩ .

(٨٩) المصدر نفسه، ص ص ٥٢٨-٥٢٩ .

(٩٠) (دار الكتب والوثائق القومية القاهرة)، وثائق عابدين غير المنشورة، المحفظة رقم ٥٥١ التماسات العربان، التماس مرفوع للملك فؤاد من القبائل والتجار بالسلوم؛ أيضا: غراسيانى، مصدر سابق، صص ٢٠٤ - ٢٠٥؛ أيضا: كوكب الشرق٢/٣/ ١٩٢٦ .

(٩١) (دار الكتب والوثائق القومية القاهرة)، وثائق وزارة الخارجية المصرية غير المنشورة، الكود الأرشيفى٠٤٣٣٦٣-٠٠٧٨، تقرير الخارجية المصرية غير مؤرخ عن الحركة التجارية بين مصر وليبيا خلال السنوات١٩٣٣-١٩٣٧ .